وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

عنـوان المذكـرة

السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الإقتصادي
حالة الجزائر الفترة 2012 إلى 2022

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الإقتصادية
تخصص: نقـدي و بنكـي

من إعـداد:
– نـامـوس صليحـة

تحت إشـراف:
– بلعايـش ميـادة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
صـيـــد فـاتـــح	أسـتاذ التعليـم العالـي	جـامعة 20 أوت 1955 سكيكـدة	رئـيسا
شـرقـــرق سـميـر	أسـتاذ التعليـم العالـي	جـامعة 20 أوت 1955 سكيكـدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

عنـوان المذكـرة

السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الإقتصادي
حالة الجزائر الفترة 2012 إلى 2022

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الإقتصادية
تخصص: نقـدي و بنكـي

من إعـداد:
– نـامـوس صليحـة

تحت إشـراف:
– بلعايـش ميـادة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
صـيـــد فـاتـــح	أسـتاذ التعليـم العالـي	جـامعة 20 أوت 1955 سكيكـدة	رئـيسا
شـرقـــرق سـميـر	أسـتاذ التعليـم العالـي	جـامعة 20 أوت 1955 سكيكـدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة/الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

فريق ميدان تكوين العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

استمارة ايداع مذكرة الماستر بعد التصحيح

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): نامـوس مليحة .

تاريخ الميلاد: 1981/11/14 بـ سكيكدة /ولاية: سكيكدة.

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: نقدي وبنكي

رقم التسجيل: 2226516

صاحب مذكرة الماستر الموسومة بـ: السياسة المالية كأداة لتحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 2012-2022

السنة الجامعية: 2023/2024

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: بلعباس ميادة .

أصرح بأني سلمت قرص مضغوط به المذكرة في شكل PDF و WORD. وأني قمت بتصحيح جميع الاخطاء والملاحظات المقدمة من قبل لجنة المناقشة. وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد. التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

اسم ولقب وتوقيع الطالب(ة)

مليحة نامـوس

اسم ولقب وتوقيع المشرف

بلعباس ميادة

الأستاذة

الإهـــــــداء

إلـى من علمنـي كيف أتعـب لأنـال العـلا, إلـى من كـانت إرشاداتـه نـور دربـي, إلـى من جاهـد لأجلـي و غـرس فـي نفسـي محبـة الصـبر إلـى الـروح الطاهـرة التـي لـن أنسـى فضلـها إلـى { أبـي الغالـي } رحمـك الله و أسكنـك فسيـح جناتـه.

إلـى أحلـى ثلاثـة حـروف ينطقـها لسانـي, إلـى نبـع الحنـان و الطـيبـة, إلـى من علمتنـي الكثير, إلـى من جعل الجنـة تحت أقدامـها {أمـي} أطـال الله فـي عمـرها.

إلـى إخواتـي وأخواتـي الذين قاسمونـي حنـان أمـي و حـب أبـي وهم هشام , فؤاد, حمادة, كمـال, وزوج أختي عبد الصمد , وسيلـة , مفيدة, شيمـاء, و زوجـة أخـي نجوى .

إلـى أبنـاء وبنـات إخواتـي , أكـرم, نئيـل نجم الدين, أشرف,يحـي , محمد الأميـن, ميـرال.

إلـى كل صديقاتـي كل بإسمـها

إلـى جميـع زملائـي فـي العمل

إلـى طلبـة الماستر 2024.

إلـى كل من نسيهم قلمـي و لـم ينساهم قلبـي.

صليحـة

الشـكـــــر

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (من لم يشكر القليل لم يشكر الكثير,ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله و التحدث بنعمة الله شكر و تركها كفر,و الجماعة رحمة و الفرقة عذاب).

الحمد لله.....كل الحمد

الشكر لله .....كل الشكر

استعنا به .....و توكلنا عليه

وكان موفقنا في عملنا هذا

نتوجه بالشكر الجزيل و التقدير العظيم إلى

انطلاقا العرفان بالجميل فانه يسرنا أن نتقدم بالشكر و الامتنان إلى أستاذتان و مشرفتان {ميادة بلعايش} و {ضياف علية} اللتان تكرمتا بالإشراف علينا,وقدمتا لنا النصح و الإرشاد طيلة هذه الدراسة.

كما نتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا و تفضلوا بقراءة هذا البحث و تحملوا عناء مناقشته و تقييمه و تقويمه, في سبيل تحصيل أكثر فائدة لنا, كما لا يفوتنا أن نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث.

و أخيرا نسأل الله العلي القدير أن يتقبل عملنا و يجعله في ميزان حسناتنا و ما توفيقنا إلا بالله.

الملخص

تعتبر السياسة المالية أحد الآليات التي تحقق التوازن الإقتصادي وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسة المالية والتوازن الإقتصادي، مع محاولة تقييم مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن الإقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2012-2022).

أن السياسة المالية تعد آلية فعالة أو غير فعالة وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الجزائر واجهت العديد من الإختلالات الإقتصادية مما دفع بها للقيام بجملة من الإصلاحات الإقتصادية للتقليل من هذه الإختلالات وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وبما أن الإقتصاد الجزائري هو إقتصاد ريعي، فإن التوازن الداخلي بين النفقات العامة والإيرادات العامة للجزائر مرهون بالإيرادات النفطية . و كذلك التوازن الخارجي باعتبار أن معظم صادراتها هي من المحروقات .

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية ,السياسة الجبائية ,التوازن الاقتصادي.

Summary :

Fiscal policy is considered one of the mechanisms that achieve economic balance, and this study aims to shed light on fiscal policy and economic balance, while trying to evaluate the extent to which fiscal policy contributes to achieving economic balance in Algeria during the period (2012-2022).

Whether fiscal policy is an effective or ineffective mechanism, This study concluded that Algeria faced many economic imbalances, which prompted it to undertake a set of economic reforms to reduce these imbalances and achieve internal and external balance. Since the Algerian economy is a rentier economy, the internal balance between public expenditures and public revenues of Algeria is dependent on oil revenues. As Will as the external balance, given that most of its exports are fuel.

Keywords: fiscal policy, taxe policy, economic balance

الفـــهـــــرس

الـــفـــــهـــــــرس

العنـــــــوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
المقدمة	أ – ت
الفصل الأول : الإطار النظري لدراسة السياسة المالية و التوازن الاقتصادي.	
تمهيد	5
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة المالية و التوازن الاقتصادي.	6
المطلب الأول : ماهية السياسة المالية.	6
المطلب الثاني: الأسس النظرية للتوازن الاقتصادي.	26
المبحث الثاني: السياسة المالية وتحقيق التوازن الاقتصادي.	31
المطلب الأول:دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي.	31
المطلب الثاني: آلية عمل السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي.	33
المبحث الثالث: الدراسات السابقة.	33
المطلب الأول:الدراسات السابقة حول السياسة المالية.	33
المطلب الثاني:الدراسة السابقة حول التوازن الاقتصادي.	34
خلاصة الفصل الأول.	36
الفصل الثاني:الإطار التطبيقي لدراسة السياسة المالية و التوازن الاقتصادي حالة الجزائر خلال الفترة 2012-2022.	
تمهيد	38
المبحث الأول: نظرة عامة حول الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2012-2022.	39
المطلب الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر.	39
المطلب الثاني: مبادئ الموازنة العامة في الجزائر.	43

المبحث الثاني: السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2012 – 2022.	45
المطلب الأول: دراسة الإيرادات العامة و النفقات العامة للدولة في الجزائر.	45
المطلب الثاني : دراسة الموازنة العامة في الجزائر.	51
المبحث الثالث: التوازن الاقتصادي العام في الجزائر خلال الفترة 2012 – 2022.	53
المطلب الأول : التوازن المالي الداخلي.	53
المطلب الثاني: التوازن المالي الخارجي.	58
خلاصة الفصل الثاني.	61
الخاتمة	63
قائمة المراجع.	67
الملاحق.	72

قـائمـة الجـداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
01	تطور و توزيع الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022 (الوحدة :مليار دينار)	46
02	تطور إجمالي النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022 (الوحدة :مليار دينار)	50
03	تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2012-2022	52
04	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)	54
05	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	54
06	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2012-2022	55
07	بعض إحصائيات إيرادات و النفقات الميزانية العامة 2014-2018	57
08	الاستثمار الأجنبي المباشر ، صافي التدفقات الوافدة	59
09	الاستثمار الأجنبي المباشر ، صافي التدفقات الخارجة	59

قـائمـة الأشكـــال

قـائمة الأشـكـــال

رقم الجدول	اسم الشكل	الصفحة
01	تقسيمات النفقات العامة	16
02	تقسيمات الإيرادات العامة	19
03	مصادر الإيرادات العامة	22
04	تطور الموازنة العامة في الجزائر	52

قائمة الملاحق

قائمة الملاحــق

رقم الملحق	الـــعنـــوان	الصفحة
01	الجدول " أ " الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة	72
02	الجدول "ب" توزيع حسب القطاعات الوزارية الإعتمادات المفتوحة في ميزانية التجهيز	73
03	الجدول "ج" توزيع حسب القطاعات للنفقات ذات الطابع النهائي على المخطط الوطني	74
04	جدول خاصة شبه الجباية	75

المقدمة

المقدمة

إن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي ، و هي أيضا أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعه الدولة عن طريق استخدام الإيرادات و النفقات العامة، علاوة على القروض لتحقيق أهداف معينة و دفع عملية التنمية لتحقيق التوازن الاقتصادي و تحقيق العدالة الاجتماعية و السياسية .

إن الموضوع الذي نتناوله في هذه المذكرة يتعلق بالسياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر و نظرا لدور الدولة الهام في تحقيق التوازن الاقتصادي بإتباعه سياسات مدروسة من أجل تغطية الإنفاق العمومي بإتباعها سياسات مالية و نقدية تحقق المفهوم الشامل للتوازن كان لي موضوع السياسة المالية كاده لتحقيق التوازن الاقتصادي موضوعا هاما يستحق الدراسة .

اكتسبت السياسة المالية دورا أكثر أهمية، و أصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، و معالجة ما يتعرض له من أزمات اقتصادية، و السعي إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

إن الجزائر و انتمائها إلى الدول النامية التي تتدخل الدولة في اقتصادها ، و التي تعاني من محدودية الموارد و ارتفاع نفقاتها بصفة متزايدة لتوفير الخدمات الأساسية ، الذي ينعكس على سياستها المالية ، كما أن تزايد حجم النفقات العامة الجزائرية هو طبيعي جدا نظرا لسياسة فتح ورشات إصلاح اقتصادية .

إن السياسة المالية و ما تاطره التشريعات و القوانين و الإصلاحات الضريبية المعمول بها لدعم مواردها المالية المحدودة يهدف إلى تحقيق السياسة اقتصادية ناجعة لتحقيق التوازن الاقتصادي .

الجزائر وطبيعة الهيكل الاقتصادي المرتكز على المورد الواحد إنتاجا وتصديرا هي المحروقات,ونظرا للدور القطاع العام وضعف القطاع الخاص كل هذا ولد اختلال اقتصادي, فعلى المستوى الداخلي واجهت أزمات اقتصادية عدة أسباب هيكلية تتعلق بضعف الجهاز الإنتاجي، وارتباط اقتصادها بتقلبات عائدات قطاع المحروقات، أما على المستوى الخارجي تمثل في تعمق عجز ميزان المدفوعات وذلك نتيجة الأزمة، بالإضافة الى ارتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة الدينار الجزائري، وهذا ما أدى إلى انتهاج سياسة تصحيحية على مستوى الاقتصاد بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي. من هنا الحاجة في ظل احتياجات التنمية الى السياسات الاقتصادية الكلية التدخلية ومنها أساسا السياسة المالية, من هنا جاءت إشكالية الدارسة

إشكالية الرئيسية:

بناء على ما سبق، فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي:

- إلى أي مدى ساهمت السياسة المالية في تحقيق الإستقرار و التوازن الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة من 2012 -2022 ؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي **التساؤلات الفرعية** وهي كالتالي:

- ✓ ما هو واقع السياسة المالية في الجزائر و كيف تطورت خلال الفترة 2012-2022 ؟
- ✓ ما هو واقع التوازن الداخلي والخارجي للجزائر و ما هي مؤشراته ؟
- ✓ ما هي مختلف التحديات التي تواجه السياسة المالية الجزائرية لتحقيق التوازن الاقتصادي؟
- ✓ ما هي الحلول الممكنة لإتباع سياسة مالية ناجعة لتحقيق التوازن الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة :

تقوم الدراسة على مجموعة من الفرضيات نلخصها في النقاط التالية:

- ✓ السياسة المالية هي مجموعة من السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف، وهي تتأثر بمجموعة من العوامل السياسية والإدارية.
- ✓ من مؤشرات التوازن الاقتصادي استقرار المستوى العام للأسعار، التشغيل الكامل، الموازنة العامة، النمو الاقتصادي، توازن ميزان المدفوعات.
- ✓ هناك تحديات داخلية فقط تواجه السياسة المالية الجزائرية من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي.
- ✓ تعد السياسة المالية شرط ضروري من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية والوصول إلى التوازن الإقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع:

- ➢ الرغبة في التعرف على السياسة المالية المتبعة في الجزائر لتحقيق التوازن الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار المحروقات الذي يعتبر أهم مصدر للإيرادات العامة.
- ➢ الأهمية الاقتصادية الكبيرة للتوازن الخارجي، وتأثيره على الأوضاع الداخلية لاسيما الأوضاع الاقتصادية و السياسية والاجتماعية؛ خصوصا مع تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية،
- ➢ دراسة مسار السياسة المالية المتبعة في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية .

أهداف الدراسة :تهدف الدراسة إلى تحقيق

- ➢ معرفة أهمية السياسة المالية في الاقتصاد .
- ➢ مكانة السياسة المالية في تحقيق التوازن و الاستقرار الاقتصادي.
- ➢ اقتراح الحلول المناسبة من أجل إتباع سياسة مالية ناجعة.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة في :

- ✓ تبين مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال فترة الدراسة.
- ✓ مكانة السياسة المالية في بحثها عن مصادر التمويل الإيرادات لتغطية النفقات.

حدود الدراسة : تعتمد الدراسة على الحدود الزمنية و المكانية الآتية

- ➢ الحدود الزمنية للدراسة : 2012-2022
- ➢ الحدود المكانية للدراسة : دراسة حالة الجزائر

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي ،بالإضافة إلى المنهج التحليلي ذلك من خلال تحليل البيانات التي تتوافق مع مشكلة البحث ، و لمعالجة الموضوع قسمت الدراسة إلى :

الجانب النظري : تناولنا فيه مفاهيم السياسة المالية ، تطورها ، أهدافها ، كما تطرقنا إلى أدوات السياسة المالية .

الجانب التطبيقي : السياسة المالية في الجزائر للفترة 2012-2022 ، تناولنا فيه نظرة حول الميزانية العامة ، الإيرادات العامة و النفقات العامة في الجزائر، و من تم التوازن الاقتصادي في الجزائر.

صعوبات الدراسة :

- ✓ صعوبة الحصول على المراجع المتعلقة بالمتغيرات التوازن الاقتصادي
- ✓ قلة الإحصائيات المتعلقة بالإيرادات و النفقات و الناتج المحلي خاصة السنوات الأخيرة

هيكل الدراسة:

بغية الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية واختبار الفرضيات قسمت الدراسة الي فصلين حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى جانب النظري تحت عنوان الإطار النظري لدراسة السياسة المالية و التوازن الاقتصادي والذي بدوره قسم إلى ثلاث مباحث، جاء المبحث الأول تحت عنوان مفاهيم أساسية حول السياسة المالية و التوازن الاقتصادي ، أما المبحث الثاني فتناول السياسة المالية وتحقيق التوازن الاقتصادي ، والمبحث الثالث تناول الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فيحتوى على الجانب التطبيقي فجاء بعنوان دراسة السياسة المالية و التوازن الاقتصادي حالة الجزائر خلال الفترة 2012-2022، والذي قسم إلى ثلاث مباحث، فجاء المبحث الأول تحت عنوان نظرة عامة حول الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2012-2022.أما المبحث الثاني السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2012 – 2022و المبحث الثالث التوازن الاقتصادي العام في الجزائر خلال الفترة 2012 – 2022.

الفصل الأول

الإطار النظري لدراسة السياسة المالية و التوازن الاقتصادي

تمهيد

تعتبر السياسة المالية من أهم الأدوات التي تستخدم على مستوى الاقتصاد الكلي لتحقيق أهداف اقتصادية و ذلك من خلال موازنة إيرادتها مع نفقاتها من اجل الوصول إلى تحقيق بنية اقتصادية و اجتماعية جيدة .

سوف نقوم في هذا الفصل بتحديد أهم النقاط المتعلقة بالسياسة المالية، من خلال التطرق في المبحث الأول مفاهيم أساسية حول السياسة المالية و التوازن الاقتصادي ، والمبحث الثاني السياسة المالية وتحقيق التوازن الاقتصادي أما المبحث الثالث نتطرق فيه إلى الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة المالية و التوازن الاقتصادي

تمهيد:

تمثل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية و ذالك بفضل أدواتها المنفردة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية و القضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي.

و سنتناول فيما يلي:

المطلب الأول : ماهية السياسة المالية

على إعتبار أن السياسة المالية و هي محل البحث , تناولنا في هذا المطلب ما يلي:

الفرع الأول : مفهوم السياسة المالية و أهدافها

أولا : مفهوم السياسة المالية

كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلا من المالية العامة و ميزانية الدولة إذ يرجع لفظ السياسة المالية إلى الكلمة الفرنسية " FISC " و التي تعني حافظة النقود أو الخزانة ، و مع تطور النظرية الاقتصادية تعددت التعاريف و المصطلح و من بينها نذكر[1] :

تعرف: السياسة المالية بأنها مجموعة من السياسات الحكومية التي تستخدم الوسائل المالية من نفقات عامة و ضرائب و قروض وسائل نقدية و موازنة..الخ، لتحقيق السياسة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و الصحية[2]

كما نعرف : السياسة المالية بأنها برنامج تخططه ة تنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية و برامجها الاتفاقية لإحداث اثر مرغوب وتجنب أثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسية ، سعيا لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية [3]

و تعرف أيضا : السياسات المالية بأنها مجموعة من القواعد و الأساليب و الوسائل و الإجراءات و التدابير التي تنفذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة ، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية [1].

---

[1]-بن عمرة عبد الرزاق ، **السياسة النقدية والمالية وأثرهما على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2018** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، اقتصاد كمي، جامعة امحمد بومرداس ،2021-2022،ص 46

[2] – د. عباس كاظم الدعمي،**السياسات النقدية و المالية و أداء سوق الأوراق المالية**,دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع ,عمان11192 , الأردن، ص49،50.

[3]– د. وحيد بن عبد الرحمن بانافع , أ.عبد العزيز عبد المجيد علي, **السياسة المالية بين أولويات النمو و متطلبات العدالة** , معهد الإدارة العامة , الرياض 1442هـ , 2020م، ص 22

ثانيا : أهداف السياسة المالية

تستخدم الدول السياسة المالية لتحقيق جملة من الأهداف تختلف من دولة إلى أخرى حسب درجة تقدمها ة نموها الاقتصادي و في حدود إمكاناتها المتاحة ، لذلك يمكن ذكر أهم الأهداف التي تسعى السياسة المالية لتحقيقها في ما يلي [2]:

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي:
- تحقيق التنمية الاقتصادية و تحفيز النمو الاقتصادي
- تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تحقيق الموارد
- التوزيع العادل للثروات و الدخول
- تحقيق استقرار الأسعار
- تحقيق مستوى التشغيل الكامل
- تحقيق مستوى أمثل من الإشباع الاستهلاكي الكلي

الفرع الثاني:التطور الفكري للسياسة المالية في النشاط الاقتصادي

لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثا عن مقصود مفهوم السياسة المالية بعدة مراحل نتيجة لتطور أفكار و توجيهات المدارس التي تفسر دور الدولة في النشاط الاقتصادي، لذا سنتبع هذا التطور على النحو التالي[3]:

أولا: السياسة المالية في المجتمعات القديمة (التجريبيين و الطبيعيين)

وفي عصر التجاريين اعتبر توماس مين Thomas Min الضرائب مصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة، حيث تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير، وتحقيق فوائض في موازين المدفوعات باعتبار الدولة محتكرة للتجارة الخارجية؛ وقد لقي هذا الفكر قبولا عند ويليام بيتي William PETTY ، الذي نادى أيضا بعدم الإسراف في الإنفاق العام وترشيده، وقصر دور الدولة فيها على تقديم الخدمات الرئيسية)الإدارة، العدل والدفاع) مع إمكانية تخصيص جزء من الإنفاق كدعم للمتعطلين، وتعد هذه أول محاولة مبكرة في الفكر الغربي لوضع نظرية في السياسة المالية للدولة.

---

[1]– د. فهد مغيمش حزيران الشمري , د.محسن عبد الله الرايحي , أ د. توفيق عباس المسعودي,**السياسات و تأثيرها على التنمية المستدامة**,دار الأيام للنشر و التوزيع , عمان , الأردن،ص 17

[2] – بوحصان لامية،**دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري ،خلال الفترة (1990–2018)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف ، سنة جامعية 2021–2022،ص 04

[3]– الربيعي رجاء, **دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي**, دار أمنة للنشر و التوزيع عمان , الأردن، ص66

وفي إطار فلسفة الفيزيوقراط أو الطبيعيين (Les Physiocrates) الرافضة لأفكار التجاريين والتي تُنادي بضرورة ترك النظام الاقتصادي حرا، حتى يُمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة ا منتظمة وتوجهه نحو التوازن الطبيعي؛ أكد فرنسوا كيناي François Quesnay باعتباره من أهم أقطاب تلك المدرسة، على توحيد الضرائب كلها في ضريبة واحدة على الريوع، و إعادة ضخ ما يتم جمعه من ضرائب في حركة النشاط الاقتصادي مرة أخرى، ليتوقف بذلك إسهام الطبيعيين في مجال السياسة المالية.

وعليه وممّا سبق يتضح أن دور الدولة الاقتصادي و الاجتماعي قد حصر في أقل الحدود الممكنة، الأمر الذي أفقد السياسة المالية كل أثرٍ فعال على الاقتصاد الوطني.

ثانيا : السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

لقد كان الاقتصاديون الكلاسيك أمثال دافيد ريكار، و جون ستيوارت ميل ة الفريد مارشال يؤمنون بميل الادخار و الاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة ، و عند مستوى التشغيل الكامل دائمًا، و بما أن موارد المجتمع تستغل باقي كفاية و توظف توظيفا كاملا بصفة مستمرة كانوا يؤمنون :

- مبدأ حيادية السياسة المالية (انطلاقا من عدم تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي)
- ضرورة الاحتفاظ بموازنة الدولة متوازنة [1]
- ورفض اللجوء إلى عجز الموازنة، إذا أصبح الأساس توازن الموازنة العامة بوصفها دليلا على كفاءة الإدارة المالية.

وقد كانت النظرية المالية الكلاسيكية نتيجة حتمية تعكس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي الذي يقوم على أساس قانون ساي للمنافذ، و مدلول اليد الخفية لآدم سميث في بيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية و المنافسة التامة، و إن حالات الاختلال في السوق مؤقتة فالتوازن يعود بشكل تلقائي .[2]

فقانون ساي للأسواق ، و الذي ينص على أن "العرض يخلق الطلب المساوي له "يؤكد على وجود علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج و الإنفاق ، فكل زيادة في الإنتاج تؤدي إلى زيادة مساوية لها في الدخل النقدي,فان أي زيادة في الدخول النقدية تتحول للإنفاق على السلع و الخدمات ، أي كل زيادة في الإنتاج تخلق تلقائيا زيادة معدل معادلة لها في الإنفاق (الطلب) لشراء هذا الإنتاج الجديد (العرض) [3].

و نتيجة لهذا المبدأ فقد كانت أدوات ووسائل السياسة المالية الكلاسيكية كما يلي :

---

[1] –فوزي عبد المنعم ،**المالية العامة و السياسة المالية** ،دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت، 1972، ص 21، 22

[2]– الربيعي رجاء،**المرجع السابق**، ص 67

[3] – الكفراوي عوف محمود, **السياسة المالية و النقدية في ظل النظام الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)**, مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر, الإسكندرية 1997.، ص152،153

* **الإنفاق العام:** لا يتعدى نطاقا ضيقا محدودا و هو الإنفاق على الخدمات الأساسية (الدفاع،الأمن الداخلي،العدالة، و المرافق العامة) لان الدولة في نظرها مدير سيئ أو مسرف.

* **تفرض الضرائب لتمويل الإنفاق العام :** بحيث يكون لها اقل اثر على الإنتاج و الائتمان و الاستهلاك و التوزيع ،أي لا يؤثر في الاقتصاد و لا يعدل من المراكز المالية للممولين .

* **القروض:** كانت وسيلة استثنائية تلجأ إليها الدولة عن طريق سوق المال و تستعين الدولة في سدادها للقروض بحصيلة الضرائب ،فان هذه القروض اختيار لضريبة مستقبلية بدلا من الضرائب الحاضرة .

* **أما بالنسبة للتمويل التضخمي** :فلم تلجأ إليه الدولة في هذه المرحلة ،حيث كانت النقود سلعية و لقد أثبتت الحرب العالمية الأولى و ما صاحبها من أزمات اقتصادية عدم مقدرة هذه السياسة المالية في معالجة التقلبات الاقتصادية الحادة و فشلها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوب فيها، بل ان التمسك الحق ضرر بالغ باقتصاديات الدول الرأسمالية (كالتضخم و الكساد).

خصوصا أزمة الكساد العظيم ، و بهذه الظروف أثبتت فشل آلية السوق في تحقيق التوازن الاقتصادي و هيأت المجال لظهور الأفكار الكينزية و لسياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و التصريح بفعالية السياسة المالية [1].

ثالثا: السياسة المالية في الفكر الكينزي

لقد كشفت الأحداث التي وقعت في مطلع القرن العشرين و الأزمة الاقتصادية 1929 عن عجز النظرية الكلاسيكية التي آمنت بحيادية الدولة في مواجهة الأزمات الاقتصادية و المالية في المجتمع و ذلك ألقيت على عاتق الدولة مهمة التدخل في الحياة الاقتصادية التي نادى بها الاقتصادي keynes كينز و من بعد hansen و في هذا المجال سيتم عرض أهم الأفكار فيما يخص السياسة المالية عند كل من keynes و hansen في إطار الفكر الكنزي.

1- السياسة المالية عند كينز keynes لقد كان الكنزي يتجلى بضرورة العمل على تعويض العجز في الطلب الكلي الفعال و ذلك من خلال إتباع سياسة اقتصادية تقوم بها الدولة لدعم النشاط الاستثماري الخاص و بفعالية مع القدرة و بشكل واسع على الإنفاق و فرض الضرائب ، و يمكن تمثيل انعكاس التحليل الكنزي على النظرية المالية بصيغة أساسية فيما يأتي :

- حلول التوازن الاقتصادي محل التوازن المالي غاية السياسة المالية
- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

[1]- دزاز حامد عبد المجيد, **السياسات المالية** , الدار الجامعية, طبع النشر و التوزيع , الإسكندرية 1999، ص 29،30

- الأدوات المالية تعد بصفة أساسية أدوات اقتصادية.

2- السياسة المالية عند hansen أصبحت الدولة هي المسؤولة عن إحداث التوازن الاقتصادي إذ انتقلت إلى المالية الوظيفية و التي تتمثل في الآراء التطبيقية التي جاء بها hansen في هذا الصدد ، حيث هاجم hansen الأسس[1] الكلاسيكية للسياسة المالية فانتقد مبدأ الحياد المالي و أوضح ضرورة تدخل الدولة عن عمد في النشاط الاقتصادي ، و اهتم اهتماما شديدا بدور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي فرفض مبدأ توازن الميزانية رفضا باتا ليطلق للدولة الحرية في رسم سياستها المالية و استخدام التمويل بالعجز أو الفائض وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي.سيخلص في الأخير أن السياسة المالية في إطار الفكر الكنزي عي سياسة متداخلة .

رابعا: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي الجديد (في إطار التوقعات الرشيدة)

يستند الفكر الكلاسيكي الجديد على مجموعة من الأسس والافتراضات، فأنصار المدرسة الكلاسيكية الجديدة يفترضون حصول الوحدات الاقتصادية على معلومات كاملة وهذا استنادا على التوقعات الرشيدة أو العقلانية (ا لسلوك العقلاني) فالوحدات الاقتصادية لا تستخدم المعلومات السابقة فحسب، بل تعتمد على المعلومات الحالية لوضع توقعاتها وتكون قادرة على استغلالها، كما يفترضون أن الاقتصاد الخاص يكو ن أساسا مستقر ويرجع سبب هذا الاستقرار إلى مرونة الأجور والأسعار التي تحقق التصحيح الذاتي وقصر فترة الانكماش وضعفها، لذلك فهم يرون أن أفضل سياسة هي ترك الاقتصاد يشتغل وحده[2].

بناءا على هذه الفروض يرى أنصار هذه النظرية أن الوحدات الاقتصادية قادرة على بناء توقعات صحيحة للسلوك المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية و هنا اعتمدا على المعلومات المجمعة و الخبرة المكتسبة عن سير المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن ، و بالتالي لن يكون لهذا الأخيرة تأثير سلبي كبير على النشاط الاقتصادي[3].

الفرع الثالث: أنواع و أدوات السياسة المالية

أولا: أنواع السياسة المالية

1- أنواع السياسة المالية حسب تطورها

يوجد نوعين رئيسين للسياسة المالية حسب تطورها التاريخي: سياسة مالية محايدة وسياسة مالية متدخلة.

[1] –بن عمرة عبد الرزاق،**المرجع السابق**، ص 41،40

[2] – بن عمرة عبد الرزاق،**المرجع نفسه**، ص 43

[3] – بوحصان لامية ، **المرجع السابق** ، ص 20

1-1 السياسة المالية المحايدة

تعتبر السياسة المالية المحايدة عن دور الدولة كحارس للنشاط الاقتصادي أي ذلك الذي يعني عدم تدخل الدولة في أي نشاط اقتصادي، مكتفية بتدبير كافة الموارد اللازمة لإنتاج المشروعات الخاصة ليعمل بحرية كاملة. وهي سياسة نادى بها الفكر الكلاسيكي قبل أزمة الكساد 1929 .

إذ يخلص الفكر الكلاسيكي إلى قصر وظيفة الدولة بصفة أساسية على خدمات الأمن والدفاع والعدالة وبذلك يتحدد دور السياسة المالية في توفير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه الخدمات دون أن يكون لها أي غرض اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي، فتغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب بالزيادة أو النقصان ليس لهما أي تأثير يذكر على الطلب الكلي والناتج والمستوى العام للأسعار[1].

2-1 السياسة المالية المتدخلة

هي تلك السياسة التي يمكن للدولة من خلالها التدخل في تسيير وتوجيه أو الرفع من و تنقسم إلى:

✓ **السياسة المالية المحضرة:**

قد أطلق عليها البعض سياسة " سقى المضخة" ويقصد بهذه السياسة أن تتوسع الدولة عن طريق سلطاتها المركزية والمحلية في النفقات العامة مع عدم تخفيض النفقات الخاصة وذلك عن طريق تنفيذها لبرامج تقتضي إنفاق مبالغ كبيرة وعلى نطاق واسع وأن تمول هذه النفقات عن طريق الموارد المعطلة كالقروض مثلا، وأن يكون من شأن هذه النفقات أن ت عطي دفعة للاقتصاد الوطني حتى يتمكن من النهوض والسير بمفرده إعتمادا على قوته الذاتية. ويلاحظ أن هذه السياسة إنما هي علاج مؤقت ولا تشكل سياسة دورية طويلة الأجل.

✓ **السياسة المالية المعوضة :**

قد نشأت هذه السياسة عند عدم كفاية السياسة المالية المحضرة لتكون أكثر فعالية في ملاقاة التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد الوطني. ويقصد بالسياسة المالية المعوضة تلك السياسة التي تعمل على ملاقاة التغيرات الدورية سواء أكانت إنكماشية أو تضخمية، أي ما يعني أن تتمثل هذه السياسة في حالة الانكماش في التوسع في النفقات العامة وفي ضغط الضرائب، وفي حالة الانتعاش وخاصة في مرحلة التضخم إلى ضغط النفقات العامة، وفي رفع الضرائب[2].

---

[1]- بن عمرة عبد الرزاق،**المرجع نفسه**، ص 44

[2]- بن عمرة عبد الرزاق،**المرجع السابق**، ص 48-49،50

2- أنواع السياسة المالية حسب تأثيرها

يمكن تقسيم السياسة المالية حسب آلية عملها و هدفها إلى :

2-1 السياسة المالية التوسعية

عندما يعجز الطلب الكلي عن امتصاص العرض الكلي المتاح من السلع و الخدمات في الاقتصاد (التوازن بين الطلب الكلي و العرض الكلي عند مستوى اقل من التشغيل الكامل).يعني ذلك ضرورة تحفيز الطلب الكلي لسد الفجوة القائمة و هنا تلجأ الحكومة إلى السياسة المالية التوسعية من خلال تفعيل السياسة الضريبية بتخفيض الإيرادات الضريبية أو السياسة الإنفاقية بزيادة حجم الإنفاق العام لرفع مستوى الطلب أو كليهما معا .

2-2 السياسة المالية الانكماشية :

عندما يكون الطلب الكلي أكبر من مستوى العرض الكلي و يكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل عندما يتولد في الاقتصاد ضغوط تضخمية ترفع المستوى العام للأسعار نحو الأعلى ، و هذا تلجأ الحكومة إلى السياسة المالية الانكماشية لمحاولة امتصاص هذه الضغوطات، من خلال تفعيل السياسة الضريبية برفع مستوى الضرائب أو السياسة الإنفاقية بخفض حجم الإنفاق العام و بالتالي خفض مستوى الطلب الكلي و خفض القدرة الشرائية في المجتمع [1].

ثانيا : أدوات السياسة المالية

تتمثل أدوات السياسة المالية في تلك الوسائل التي تستخدمها الدولة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحقيق الأهداف المرجوة، وتختلف هذه الأدوات من بلد لآخر، كما تختلف كذلك حسب درجة التطور الاقتصادي والحالة الاقتصادية السائدة، وتنقسم هذه الأدوات إلى ثلاث مجموعات تتمثل في النفقات العامة، الإيرادات العامة، والموازنة العامة.

1- النفقات العامة

ويمكن تعريفها على أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع حاجات عامة، أو بمعنى آخر هي مجموع المصروفات التي تنفقها الدولة بغية إشباع حاجات مواطنيها خـــــلال فترة زمنية معينة [2].

---

[1]- كفيه قسيموري،**المرجع السابق**،ص27

[2]- منصور شريفة ،**السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**،مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،اقتصاد دولي،جامعة وهران 2015-2016، ص 66

كما يمكن تعريفها على أنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد تحقيق حاجة عامة [1].

1-1 أركان النفقات العامة:تتمثل أركان النفقات العامة في

- **النفقة مبلغ نقدي :**

يتخذ الإنفاق الحكومي في الوقت الحاضر الشكل النقدي، فالدولة تدفع نقودا مقابل حصولها على الخدمات والسلع التي تحتاج إليها، بينما كانت في العصور القديمة تقوم بإجبار المواطنين على القيام ببعض الأعمال بدون أن تدفع لهم مقابل تلك الخدمات وهو ما يسمى بالسخرة.

- **صدور النفقة عن شخص معنوي :**

لا يمكننا أن نعتبر المبالغ النقدية التي تنفق لأداء خدمة معينة من باب النفقة العامة إلا إذا صدرت من شخص عام، ويقصد بالأشخاص العامة الدولة وأقسامها السياسية وجماعاتها المحلية بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، والولايات المتحدة في الدول الاتحادية، أو قد تكون أشخاص عامة محلية كمجالس المحافظات والمدن والقرى في الدول الموحدة، وعلى هذا الأساس فإن النفقات التي ينفقها أشخاص خاصة طبيعية أو معنوية لا تعتبر نفقة عامة حتى لو كانت تستهدف تحقيق منفعة عامة ، مثل التبرعات التي تقوم بها الجمعيات الخيرية أو بعض المؤسسات الخاصة.

- **تحقيق منفعة عامة :**

يجب أن يتم إصدار النفقة بغرض تحقيق منفعة عامة، أي إشباع حاجات عامة مثل الأمن، الدفاع، القضاء، التعليم...الخ ويختلف مفهوم المنفعة العامة كفكرة حديثة من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر، ويرجع هذا الشرط إلى الغرض من وضع الأموال العامة تحت تصرف السلطات العامة هو إشباع الحاجات العامة و من تم يجب ألا تستخدم النفقات العامة إلا لتحقيق منفعة عامة مع مراعاة توزيع الأعباء المالية بالتساوي على كل الأفراد.

2-1 تقسيم النفقات العامة:

تنقسم النفقات العامة إلى عدة أنواع من التقسيمات طبيعية و أخرى علمية

1-2-1 التقسيمات العلمية (وفقا للمعيار النظري) :

[1] -بوروشة كريم ،**دور السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازن الخارجي،دراسة حالة الجزائر(1990-2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، مالية دولية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2015-2016 ، ص 30

ويقصد بالتقسيمات العلمية للنفقات العامة تلك التقسيمات، التي تستند إلى معايير اقتصادية و إدارية وتشمل هذه التقسيمات ما يلي :

- ✓ **حسب تكرارها الدوري في الميزانية:** تقسم إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية
- ✓ **حسب آثارها الاقتصادية:** تقسم إلى "نفقات منتجة وغير منتجة "و" نفقات حقيقية ونفقات تحويلية"
- ✓ **حسب الأهداف المرجوة:** تقسم إلى نفقات إدارية ونفقات اجتماعية ونفقات اقتصادية..الخ
- ✓ **حسب الجهة الموجهة إليها الإنفاق الحكومي:** فينقسم إلى الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري .

أ- تقسيم النفقات حسب أثرها على الدخل الوطني (حسب طبيعتها):

* **النفقات الحقيقية** : تعني النفقات الحقيقية استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع و الخدمات المختلفة لإقامة المشاريع التي تشبع الحاجات العامة و تؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني .

* **النفقات التحويلية:** فهي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع دون ان تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل إعادة توزيعه فقط، لان هذه النفقات ليس لها مقابل مباشر .

و قد اعتمد في التفريق بين النفقات العامة الحقيقية و التحويلية على معايير و هي :

- ✓ معيار المقابل المباشر
- ✓ معيار الزيادة المباشرة في الناتج القومي
- ✓ معيار من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع .

ب- تقسيم النفقات حسب التكرار الدوري في الميزانية :

* **النفقات العادية:** هي تلك النفقات العامة التي تتم بانتظام وبصفة دورية كل سنة أو على فترات منتظمة بصرف النظر عن اختلاف قيمتها أو حجمها من ميزانية لأخرى ، على خلاف أجور ومرتبات الموظفين وتكاليف سير المرافق العامة.

* **النفقات غير العادية:** هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية كل سنة، كنفقات الحروب. ونفقات مكافحة الأوبئة الطارئة، ونفقات إغاثة منكوبي الكوارث الطبيعية[1] .

و هناك عدة معايير للتفرقة بين النفقات العادية و الغير العادية هي:

- ➢ الانتظام و الدورية.
- ➢ طول فترة الإنفاق.
- ➢ معايير توليد الدخل.

[1]- بوروشة كريم،**المرجع السابق**، ص 32،31

- معيار الإنتاجية.
- معيار المساهمة في تكوين رأس المالي العيني.

ج- تقسيم النفقات حسب الإنفاق العام:

* **الإنفاق الجاري (نفقات التسيير)**:وهي نفقات عامة تضمن السير الحسن للمرافق العامة و تشمل على نفقات الخدمات العامة و مرتبات و أجور الموظفين التي تعد الجزء الأهم فيها ، بالإضافة إلى سداد فوائد الديون العامة و كدا الإعانات و المدفوعات التحويلية .

* **الإنفاق الاستثماري (نفقات التجهيز):** وهي نفقات عامة تخصص لتكوين رأس المال حيث تهدف إلى تنمية الثورة الوطنية ، و تشمل على إجمالي تكوين رأس المال الثابت و التحويلات الرأسمالية إلى الداخل [1] .

1-2-2 التقسيم العلمي أو الوظيفي للنفقات العامة (حسب أهدافها):

حسب هذا المعيار تصنف النفقات العامة حسب هدفها أو حسب الوظائف التي تؤديها الدولة، ويمكن حسب هذا المعيار تقسيم النفقات العامة إلى ثلاثة أقسام وهي:

* **النفقات الإدارية:** ويقصد بها النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة لوظائفها، وتضم هذه النفقات نفقات الدفاع والأمن والعدالة والأقسام السياسية، وهي نفقات الحاجة العامة في الميادين التقليدية واللازمة لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وإحلال العدالة وتنظيم الأمور السياسية لهم .

* **النفقات الاجتماعية:** وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين، وهذا عن طريق توفير أسباب وإمكانيات التعليم والصحة لهم أو إسناد الفئات التي توجد في ظروف صعبة (إعانات الفئات المحرومة محدودة الدخل، منح البطالين، ... إلخ.)

وتشتمل هذه النفقات على مبالغ مالية موجهة نحو قطاعات التعليم، الصحة، النقل والسكن، وتعتبر النفقات على قطاع التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية فهي مرآة عاكسة لتقدم المجتمع، في كل البلدان المتقدمة والنامية على السواء، وتخصص الدول عادة الجزء الأكبر من النفقات العامة في الدول المتقدمة على هذا القطاع من ناحية وعلى التأمينات الاجتماعية من ناحية أخرى.

* **النفقات الاقتصادية:** هي تلك النفقات التي تقوم بصرفها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة أساسية ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية حيث تعمل الدولة على زيادة الإنتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال .[1]

[1]- عصفور محمد شاكر, **أصول الموازنة العامة**, دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة, الأردن 2008.، ص280

و يمكن تلخيص هذه المعايير في الشكل التالي :

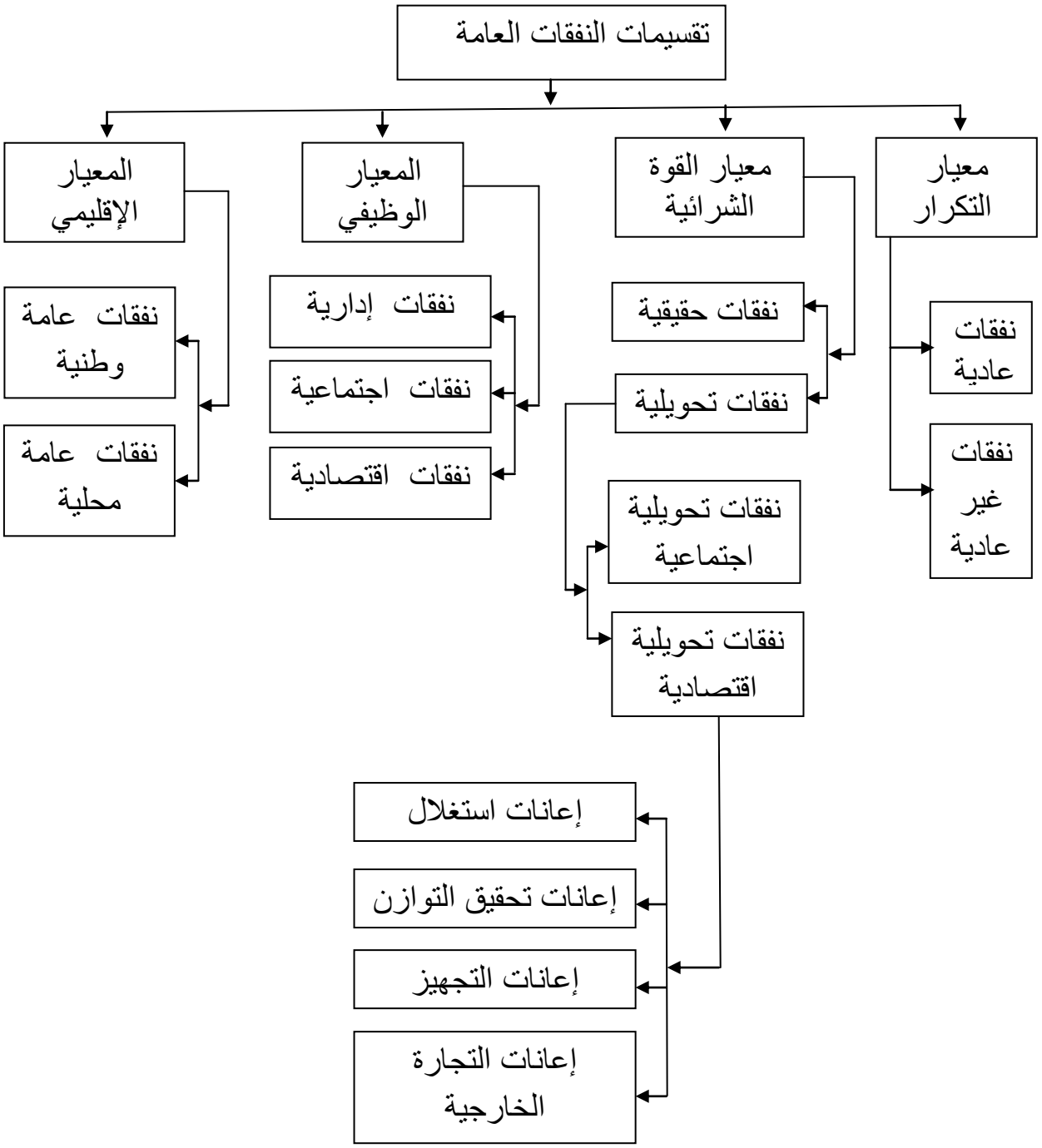

الشكل رقم 01 تقسيمات النفقة العامة

المصدر، من إعداد الطالبة بالاعتماد على اقتصاديات المالية العامة (بتصرف).

[1] –بوروشة كريم ،المرجع السابق ،ص 32

2-الإيرادات العامة:

هناك العديد من التعريفات:

- ✓ تعرف الإرادات العامة بأنها مجموع الأموال التي تجبيها الدولة لتمويل نفقاتها بغرض إشباع الحاجات العامة [1] .
- ✓ تعرف الإرادات العامة بأنها الدخل الذي تحصل عليه الحكومة من كافة المصادر بصورة نقدية و ذلك من أجل تغطية نفقاتها [2].
- ✓ الإرادات العامة هي مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة لتغطية النفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و المالية [3].
- ✓ يقصد بالإرادات العامة جميع المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة بواسطة هيئاتها المالية سواء كانت في شكل إيرادات اقتصادية أو سياسية التي ترد إلى الخزينة العامة بصورة نهائية بهدف تمويل النشاط الإنفاق العام [4].
- ✓ تعرف الإيرادات العامة بأنها مجموعة الأموال التي تتحصل عليها الدولة بصفتها السيادية أو من أنشطتها و أملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية ، سواء كانت من الضرائب أو قروض داخلية أو خارجية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة [5] . قد تبدلت النظرة إلى الضرائب و القروض و أصبحت تتخذ في الكثير من الأحيان لا مجرد وسيلة للحصول على إيراد مالي للموازنة العامة للدولة فحسب بل لتحقيق غايات و أهداف اقتصادية و اجتماعية.
- ✓ ويمكن تعريف الإرادات العامة بأنها " مجموعة الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السياسية أو من أنشطتها و أملاكها الذاتية أو من مصادر خارجة في ذلك، سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية أو

---

[1]-د.وحيد بن عبد الرحمن بانافع ، أ-عبد العزيز عبد المجيد علي ،**السياسة المالية بين أولويات النمو و متطلبات العدالة**، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر،الرياض،معهد الإدارة العامة، رقم الإيداع 1442/724 هـ،السنة 1442 هـ-2020 م ، ص92

[2]- د. فهد مغيمش حزيران الشمري , د.محسن عبد الله الرايحي , أ د. توفيق عباس المسعودي,**السياسات و تأثيرها على التنمية المستدامة**,دار الأيام للنشر و التوزيع , عمان , الأردن، ص39

[3]- بهاء الدين طويل،**المرجع السابق**، ص 46

[4]- بوحصان لامية، **المرجع السابق**، ص 46

[5]- بن عمرة عبد الرزاق، **المرجع السابق**، ص 59

مصادر لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة و ذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و المالية [1] .

2-1 تقسيمات الإيرادات العامة

عرفت الإيرادات العامة الكثير من التقسيمات و ذلك استنادا إلى مجموعة من المعايير أهمها:

2-2-1 من حيث المصدر: وفق هذا المعيار نجد

- ✓ **الإيرادات الأصلية** : و هي ما تحصل غليه الدولة من أملاكها و تعرف بدخل الدومين أو الإيرادات الاقتصادية .
- ✓ **الإيرادات المشتقة** : هي الإيرادات التي تجنيها الدولة عن طريق اقتطاع جزء من ثروة الإفراد[2]

2-2-2حسب دوريتها : و تنقسم إلى

- ➢ **الإيرادات العادية** : يقصد بها تلك الإيرادات التي ترد بصفة منتظمة و في ظل ظروف مستقرة إلى حد كبير مثل إيرادات الدولة من الدومين أو الضرائب أو الرسوم .
- ➢ **الإيرادات الغير العادية** : أو الاستثنائية المقصود بها تلك التي تحصل عليها الدولة بصورة غير دورية و غير منتظمة ، بل تلجأ إليها الدولة من وقت لأخر ، كالقروض و الإصدار النقدي و بيع جزء من ممتلكات الدولة.

2-2-3 حسب سلطة الدولة في الحصول عليها : و تنقسم إلى

- ➢ **الإيرادات الجبرية (السيادية):** هي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بالإكراه مثل الضرائب الغرامات، القروض الجبرية.
- ➢ **الإيرادات غير الجبرية:** تلك التي تحصل عليها الدولة بغير أكراه كإرادات المشاريع العامة و القروض الاختيارية [3] .

---

[1]- الحاج العربي منصوري،تحليل اثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية،دراسة حالة لمجموع من الدول النامية الفترة الممتدة من (2000-2018) ،أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة الدكتوراه،الطور الثالث ، العلوم التجارية، تسويق و تجارة دولية،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، 2021-2022،ص 29

[2]-بن لشهب حمزة،**السياسة المالية و دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017**، أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة الدكتوراه،الطور الثالث ،الشعبة العلوم الاقتصادية نقوذ و بنوك،جامعة اكلي محند اولحاج،البويرة،2019-2020.،ص54

[3]- **المرجع نفسه**، ص 54-55

يمكن تقسيم الإيرادات العامة حسب دوريتها و صدورها و سلطة الدولة في الحصول عليها كما هو موضح بالشكل رقم (2) [1]

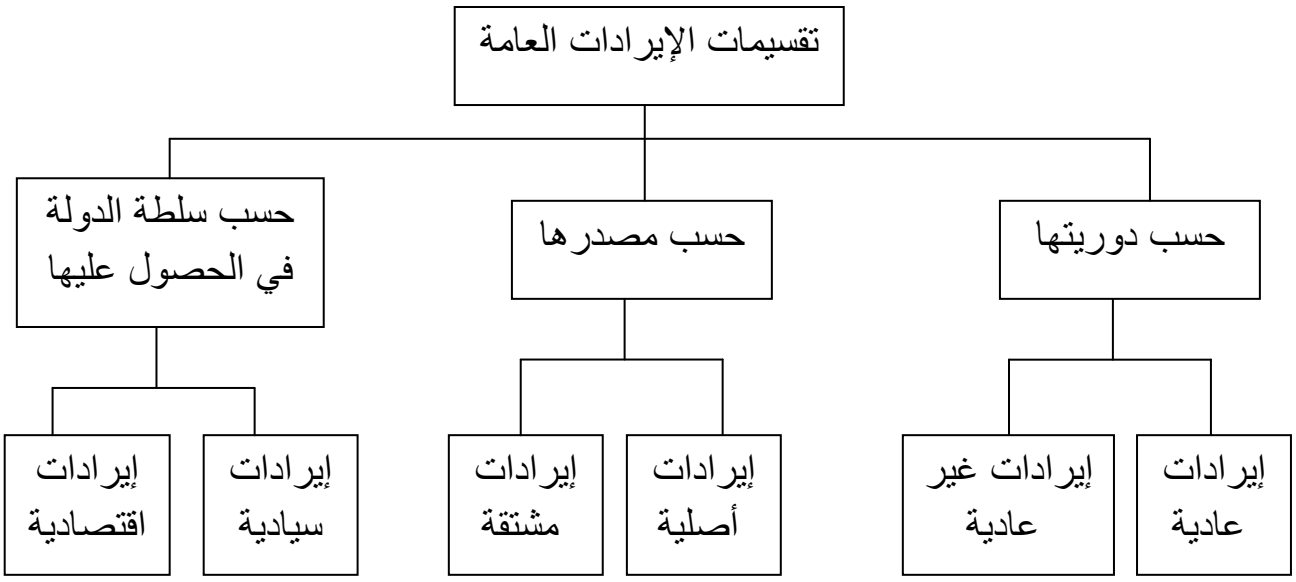

شكل رقم (2) تقسيمات الإيرادات العامة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على اقتصاديات المالية العامة (بتصرف).

2-2 مصادر الإيرادات العامة:

تحصل الدولة على إيراداتها من مصادر مختلفة، فهناك إيرادات تعود إلى دخل ممتلكاتها، وأخرى تحصل عليها نتيجة سيادتها، كما يمكن لها أيضا اللجوء إلى الاقتراض على غرار باقي المتعاملين الاقتصاديين، ويمكن إجمال هذه الإيرادات في المصادر التالية[2]:

2-2-1 إيرادات اقتصادية:تتمثل في

أ- **إيرادات أملاك الدولة (الدومين):** يقصد بأملاك الدولة العقارية و المنقولة التي تملكها الدولة سواء ملكية عامة التي تخضع لأحكام القانون العام أو ملكية خاصة التي تخضع لأحكام القانون الخاص ، و تنقسم أملاك الدولة إلى قسمين:

[1]- د.وحيد بن عبد الرحمن بانافع ، أ-عبد العزيز عبد المجيد،**المرجع السابق**، ص96

[2]- بورشة كريم،**المرجع السابق**،ص 33

- **الدومين العام:** و يشمل جميع ممتلكات الدولة المعينة للاستعمال العام مثل المباني الحكومية و الطرق و الأنهار و الجسور و المدارس و المتاحف و الذي يستخدم بالمجان من الأفراد و تتحمل الدولة تكاليف الإنفاق عليه و يتم تمويله من خلال الضرائب .
- **الدومين الخاص:** و هي تلك الأموال المعدة للاستغلال الاقتصادي و التي تدر إيرادات للدولة و تشمل العقارات و المشاريع الإنتاجية و الدومين المالي [1] و يكون الدومين الخاص على عدة أنواع و هي كالتالي:
- **الدومين العقاري:** يتضمن الدومين العقاري ما تملكه الدولة من عقارات متعددة تتمثل في الأراضي الزراعية و الغابات و يطلق عليه "الدومين الزراعي"، و المناجم و يطلق عليه الدومين ألاستخراجي و تساهم هذه الممتلكات في تحقيق المورد المالي الذي يحققه الدومين العقاري في جملته ، و ذلك من خلال ثمن بيع المنتجات أو الأجرة التي يدفعها المستأجرين.
- **الدومين الصناعي و التجاري** :يقصد بها الدومين مختلف المشاريع الصناعية و التجارية التي تقوم بها الدولة مثلها في ذلك مثل الأفراد و تأتي أغلبية هذه المشاريع بإيرادات تعتبر مصدر من مصادر الإيرادات العامة و في الواقع أن الدولة تلجأ لتملك هذا النوع من المشروعات لضمان استمرار الخدمة العامة " توفير المواد الأساسية للمواطنين" و لضمان توزيعها بأثمان مناسبة أي أن الغرض منها تحقيق النفع العام و ليس تحقيق أكبر ربح ممكن.
- **الدومين المالي:** يقصد بالدومين المالي محفظة الدولة من الأوراق المالية كالأسهم و السندات المملوكة لها و التي تحصل منها على أربـــــاح و فوائد تعد إيرادا ماليا يدخل ضمن دخل أملاك الدولة [2].

ب-**الثمن العام** :يعرف الثمن العام بأنه: "مبلغ يدفعه بعض الأفراد اختياريا مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، مثل خدمات م ا رفق السكك الحديدية، مترو الأنفاق، المياه...الخ" [3]

2-2-2 الإيرادات السيادية

أ- **الرسوم** : يعتبر الرسم من بين أقدم مصادر الإيرادات حيث كانت له أهمية كبيرة في العصور الوسطى و يمكن تعريف الرسم بأنه مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إلى احد مؤسساتها العمومية مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل [4]

---

[1] – د. فهد مغيمش حزيران الشمري , د.محسن عبد الله الرايحي , أ د. توفيق عباس المسعودي،**المرجع السابق**،ص 40

[2] – الحاج العربي منصوري،**المرجع السابق**، ص 27،28

[3]– بهاء الدين طويل ،**المرجع السابق**، ص 46

[4] – محرزي محمد عباس،**اقتصاديات المالية العامة**،الطبعة الثانية،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر،2005، ص161

ب- **الضرائب:** حيث تُعرف الضريبة: "بأنها اقتطاع مالي في شكل مساهمة نقدية من الأفراد في أعباء الخدمات العامة، تبعا لمقدرتهم على الدفع ودون النظر إلى تحقيق نفعٍ خاصٍ يعود عليهم من هذه الخدمات، وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، مالية، ...الخ، وتقوم الدولة بتحصيلها لذلك" [1].

ت-**المنح و الهبات** : هي مبالغ نقدية تتلقاها الحكومات على شكل تبرعات داخلية أو خارجية لتسهم في تحول النفقات العامة .

ث-الإتاوات و الغرامات الجزائية :

***الإتاوات** : هي ما تحصل عليه الدولة من مبالغ نقدية من أصحاب العقارات و الأراضي مقابل النفع المادي الخاص الذي يعود عليهم من جراء قيامه بأعمال ذات نفع خاص.

***الغرامات الجزائية** : هي عبارة عن عقوبات مالية تفرضها الدولة على مرتكبي المحالفات القانونية.

2-2-3 الإيرادات الائتمانية

أ- **القروض العامة:**القروض العامة هي مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العاملة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط القرض[2].

ب-الإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي)

تلجا الدولة في العصر الحديث إلى تمويل نفقاتها العامة الاستثمارية فيها خاصة الإصدار النقدي الجديد ، أو ما يسمى "التمويل التضخمي" وذلك عن طريق زيادة وسائل الدفع بالإصدار النقدي الجديد أو عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي .

تتمثل عملية الإصدار النقدي في خلق كمية إضافية من النقد الورقي يتم استخدامها في تمويل النفقات العامة وفق ضوابط تحكم عملية الإصدار هذه من حيث الكمية و الجهة التي تشرف على الإصدار و تلجأ الدولة لهذا الأسلوب في التمويل إلا عندما تعجز الإيرادات العامة كالضرائب و الرسوم و القروض و غيرها من مواجهة النفقات العامة ، و على ذلك فان الإصدار النقدي الجديد يتلائم مع فكرة وجود العجز المنظم في الموازنة العامة[3].

و مما سبق: يمكن تلخيص مجمل الإيرادات العامة في الشكل الموالي:

---

[1] – بهاء الدين طويل، **المرجع السابق** ص 46

[2]– دروسي مسعود ،**السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، قسم علوم اقتصادية،جامعة الجزائر ،2005-2006،ص 190

[3]– الحاج العربي منصوري،**المرجع السابق**، ص 30

الشكل رقم (3) : مصادر الإيرادات العامة

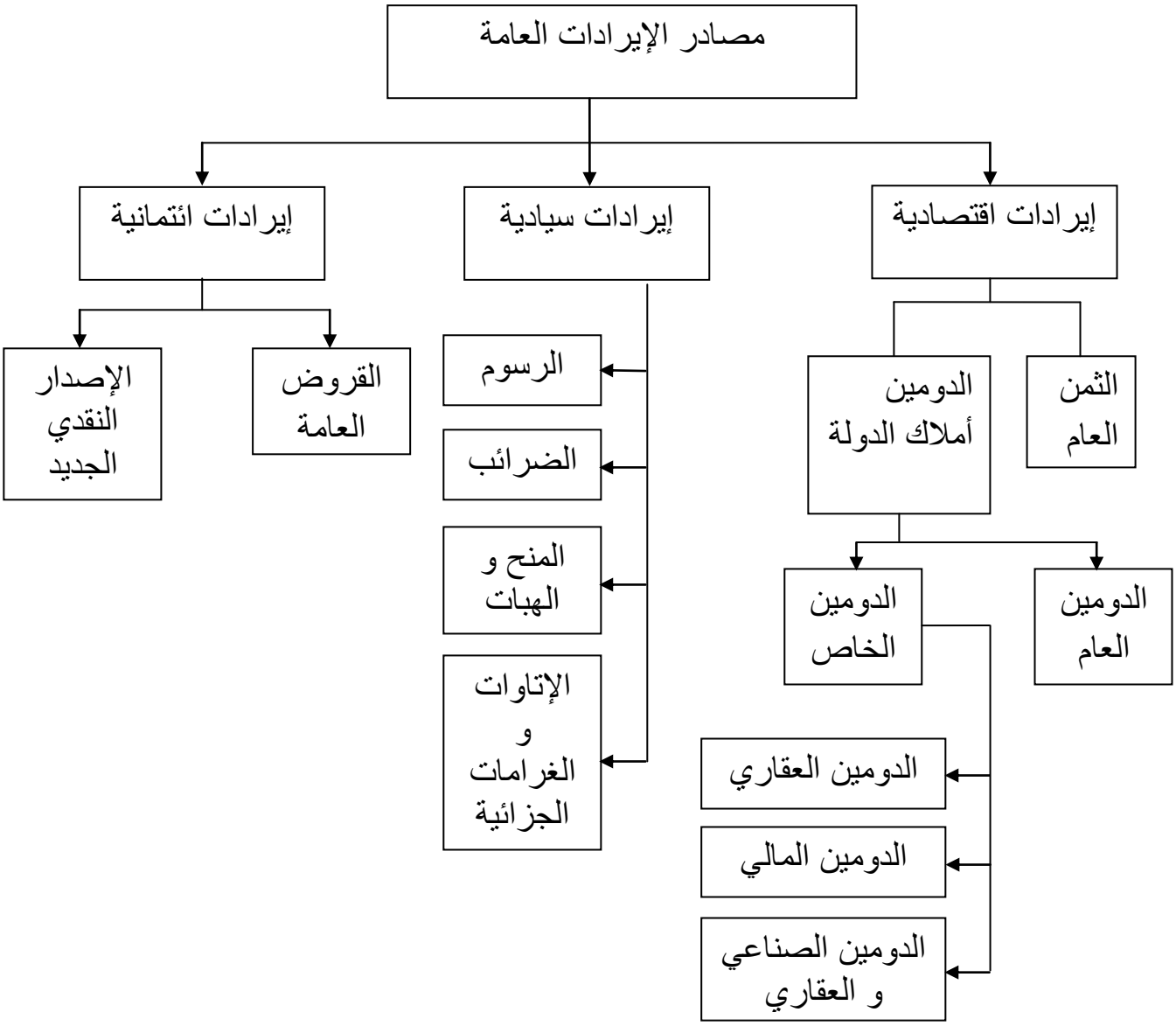

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على اقتصاديات المالية العامة (بتصرف).

3-الموازنة العامة

3-1 تعريف الموازنة العامة

تكثر التعريفات الخاصة بالموازنة العامة للدولة حيث تختلف من حيث الوظيفة التي تمارسها، أو الآثار تحدثها و الإطار القانوني الذي يغلفها. نذكر فيما يلي بعض التعريفات:

عرف الموازنة بأنها : "خطة تتضمن تقدير نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة غالبا ما تكون السنة [1]".

[1]- بوحصان لامية،**المرجع السابق**، ص119

تعرف الموازنة العامة بأنها عملية توقع و إجازة لنفقات و إيرادات الدولة العامة عن فترة زمنية مقبلة، غالبا ما تكون سنة، تعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية[1] .

يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة بأنها: "تقدير مفصل ومعتمد لمصروفات الدولة زاي إيراداتها لسنة مالية مقبلة، وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية والمالية [2] ".

يعرف البعض الموازنة العامة على أنها «نظام موحد يمثل البرنامج المالي للدولة لسنة مالية مقبلة ويعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الاجتماعية و الاقتصادية للدولة [3] .

تعرف الموازنة العامة على أنها" هي وثيقة مالية تتكون من مجموع الحسابات التي تفصل لسنة مدنية جميع الإيرادات و جميع الأعباء الدائمة للدولة "[4] .

3-2 القواعد الأساسية للموازنة العامة:

يمكن القول إن الفكر المالي استقر فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة على خمس قواعد رئيسية هي:

3-2-1 قاعدة السنوية:

وتستلزم هذه القاعدة أن تكون فترة الموازنة العامة التي يتم العمل بها هي مدة عام، وهذا أنسب للمراقبة على الإنفاق العام من جهة، وتحصيل الضرائب من جهة أخرى؛ وفي الدول التي تتبع نظام التخطيط الشامل، تكون موازنتها لمدة عام، ارتباطا بالخطة المالية السنوية المرتبطة بدورها بالخطة العينية السنوية[5]

يعني هذا المبدأ أن تكون المدة التي توضع لها الموازنة العامة لسنة من الزمن، وبأن تكون موافقة السلطة التشريعية عليها سنويا، ويعود سبب تحديد هذه المدة لاعتبارات مالية وإدارية وسياسية [6].

3-2-2 قاعدة الوحدة:

و تعني تسجيل كافة النفقات و الإيرادات العامة المتوقع تنفيذها للسنة القادمة في وثيقة واحدة تفيد هذه القاعدة في سهولة التعرف على المركز المالي للدولة، و كذلك تبين نسبة الإيرادات و النفقات إلى الدخل الوطني

---

[1]- بورشة كريم،**المرجع السابق**،ص 40

[2]- بهاء الدين طويل،**المرجع السابق**،ص 49

[3]- بن لشهب حمزة، **المرجع السابق**،ص 62

[4]- كفيه قسيموري، **المرجع السابق**،ص 33

[5]- بهاء الدين طويل،**المرجع السابق**،ص 50

[6]- بورشة كريم، **المرجع السابق**، ص 40

مما يمكن من معرف تأثير الموازنة العامة على الدخل الوطني، و دورها في إعادة توزيعه كما أنها تيسر لسلطة التشريعية في الرقابة على مفردات الموازنة العامة[1].

3-2-3 مبدأ الشمول:

يتطلب هذا المبدأ (القاعدة) أن تصف الميزانية جميع الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة مهما قل شأنها في الموازنة ولا يجوز أن تقوم أية جهة حكومية بخصم نفقاتها من إيراداتها، أي أن النفقات و الإيرادات تسجل بقيمتها الإجمالية وليست بالقيمة المضافة[2].

3-2-4 قاعدة عدم التخصيص :

و تقتضي هذه القاعدة بعدم تخصيص إيراد معين لمواجهة مصروف معين بل تجتمع كل الإيرادات دون تخصيص في قائمة واحدة، تقابلها قائمة المصروفات التي تدرج بها كل النفقات [3].

3-2-5 قاعدة التوازن الموازنة العامة :

تنص هذه القاعدة على ضرورة ر تساوي مجموع الإيرادات العامة مع مجموع النفقات العامة للدول سنويا، فعند زيادة إجمالي النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات نقول أن الموازنة العامة في حالة عجز و يحصل فائض في الموازنة عند تفوق إجمالي الإيرادات العامة عن النفقات العامة.

و تستند قاعدة توازن الموازنة على الفكر المالي التقليدي، الذي يعارض حدوث أي فائض أو عجز في الموازن ,إذ أن التوازن الاقتصادي بحسب هذا الفكر يتحقق دائما وتلقائيا عند مستوى التشغيل الكامل دون تدخل الحكومة. وجاء الفكر المالي الحديث ليعطي مفهوما جديدا لفكرة توازن الموازنة بحيث أصبح بالإمكان إحداث عجز منظم في الموازنة للوصول إلى تحقيق التوازن العام[4].

3-3 أنواع الموازنات العامة للدولة :

لقد شهد مفهوم الموازنة العامة تطورا كبيرا ، لذلك مرت الموازنة بعدة هي أشكال واتجاهات خلال هذا التطور و هي :

3-3-1 موازنة البنود:

تمثل الصورة الأولى التي ظهرت فيها الموازنة بمفهومها العلمي الحديث، ومازلت تطبقها غالبية دول العالم، خصوصا وبشكل موسع في الدول النامية، ويطلق عليها أيضا بالموازنة التقليدية حيث تعني الطريقة التي يتم فيها

---

[1]–سعيد علي العبيدي،**اقتصاديات المالية العامة**،دار دجلة،ط1،الأردن، ص24

[2]– بورشة كريم، **المرجع السابق** ،ص 41

[3]– بهاء الدين طويل، **المرجع السابق** ،ص 50

[4]– بن لشهب حمزة، **المرجع السابق**، ص65

حصر جميع إي إيرادات الدولة ونفقاتها بشكل مفصل، والحصول على اعتمادها من قبل السلطة التشريعية، لتتم الرقابة على مصادر الإيرادات وأوجه الإنفاق من قبل السلطة التشريعية ومحاسبة السلطة التنفيذية عن أي تجاوزات لم تعتمد. وبسبب تطور القوانين والأنظمة مالية قامت بعض الدول بتطوريها.

3-2-3 موازنة البرامج والأداء:

ويقصد بها الموازنة التي تبين الأسباب والأهداف التي تطلب من اجلها الإعتمادات وتكاليف البرامج المقترحة (لتحقيق الأهداف، وتظهر البيانات التي تقيس مدى.تقدم العمل بالنسبة لكل برنامج)وضع معيار لتقييم أداء البرامج والأنشطة الحكومية.

3-3-3 موازنة التخطيط و البرمجة :

حيث تهتم هذه الموازنة بالتخطيط الشامل وتكاليف لمهام والأنشطة، وموازنة البرامج كاملة وذلك بعد التحديد المسبق للتكلفة الكلية للمهمة المعينة، أي هي نظام للتخطيط يكون فيه الإنفاق مرتبط بأهداف أساسية معينة تعتمد على خيارات الإنفاق على أسال الكلفة، كما تعتمد الموازنة على تحليل البيانات عن الآثار الكلية، وإيجاد بدائل محتملة لقرارات تخصيص الموارد لتنفيذ البرامج.

3-3-4 الموازنة الصفرية :

وهو نظام يقيس مدى فعالية نفقات الخدمات الجارية مع الأخذ بعين الاعتبار جميع البرامج والنشاطات التي تواجه متطلبات تحضير الموازنة ، و تعتبر الموازنة الصفرية فلسفة متكاملة تستند إلى فكر علمي منطقي متقدم يساعد على توفير أفضل الظروف للإبداع و الابتكار، والتخلص من الروتين الحكومي وذلك من خلال ممارسة التقييم والمراجعة المستمرة للقرارات الإستراتيجية للإدارة الحكومية والتكيف مع الظروف غير المستقرة[1].

3-4 مراحل الموازنة العامة:

يطلق على هذه المراحل دورة الموازنة و تنقسم من حيث الإيرادات إلى أربع مراحل

3-4-1 مرحلة الإعداد و التقدم بها إلى السلطة التشريعية :

يتم إعداد مشروع الموازنة العامة عن طريق وزارة مختصة يطلق عليها وزارة المالية أو الخزينة، حيث تُعد المشروع وتعرضه على مجلس الوزراء، ثم تقدمه الحكومة إلى البرلمان لاعتماده وإقراره، وهناك أسلوبين يتبعان في تقدير أرقام الموازنة العامة، الأول يأخذ في اعتباره ما تم إنجازه في العام الماضي والتغيرات المتوقعة استنادا إلى تقديرات المسئولين أو برنامج الحكومة، أما الثاني يستمد تقديرات الموازنة من الخطط التي نفذت بالفعل.

[1]- كفيه قسيموري،**المرجع السابق**،ص 34،35

3-4-2 مرحلة اعتماد الموازنة العامة :

لا يعتبر مشروع الموازنة العامة موازنة تلتزم الحكومة بتنفيذها إلا بعد اعتماده من السلطة التشريعية، ويمر اعتماد الموازنة داخل البرلمان بإجراءات معينة تختلف باختلاف دستور كل دولة وقانونها المالي واللائحة الداخلية لمجالسها التشريعية[1] .

3-4-3 مرحلة تنفيذ الموازنة العامة :

تتولى الحكومة تحصيل الإيرادات المقدرة في الموازنة، والإنفاق على أوجهه الموجودة بها، وفتح الحسابات اللازمة لذلك.

3-4-4 مرحلة الرقابة :

الرقابة على الموازنة ضرورية بسبب ما تحدثه من آثار اقتصادية واجتماعية، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للرقابة وفقا للجهة التي تقوم بذلك، حيث توجد رقابة السلطة التنفيذية للتأكد من سلامة تنفيذ الإجراءات المالية، ورقابة السلطة التشريعية والتي تتم عادة عن طريق جهاز ينشئه البرلمان لهذا الغرض، إضافة إلى الرقابة السياسية والشعبية وتمارسها النقابات والمنظمات السياسية[2].

المطلب الثاني: الأسس النظرية للتوازن الاقتصادي

يكتسي التوازن أهمية معتبرة في التحليل الإقتصادي بسبب إسهامه الكبير في تحقيق توازن المشروع وتوازن المستهلك، أو رسم السياسة الإقتصادية الكلية ووضع البرامج التخطيطية والسياسات لمحاربة الأزمات الإقتصادية .

الفرع الأول : مفهوم التوازن الاقتصادي

كلمة التوازن يمكن تعريفها عموما على أنها الحالة التي تكون فيها محصلة القوى التي تؤثر على حالة معينة مساوية للصفر، أي أن القوى المتضادة تتعادل في القوة و تترك الوضع الحالي على ما هو عليه[3].

ويعرف أيضا بأنه الحالة التي ينعدم فيها الضغط نحو التغيير، وعندما يبتعد الاقتصاد عن حالة التوازن، يتحقق عدم التساوي بين الإنتاج أو الدخل ومستوى الإنفاق مما يدفع المؤسسات إلى رفع أو خفض مستوى إنتاجها[4] حسب هذا التعريف يصبح الاقتصاد في حالة توازن عندما يتحقق التساوي بين الإنفاق الفعلي والدخل الكلي مع الإنفاق المخطط، وفي هذه الحالة فقط يكون الأفراد والمؤسسات راغبين في إنفاق كامل الدخل الناتج عن الإنتاج

---

[1]- بهاء الدين طويل،**المرجع السابق**،ص 50،51

[2] -المرجع نفسه،ص 51

[3]- محمد سلطان أحمد أبو علي، **الاقتصاد التحليلي**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1967 ، ص 17

[4]- ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994 ، ص 125

الجاري الذي يتم بيعه كلية إلى الأفراد والمؤسسات.و التعريف الأكثر شيوعا للتوازن الاقتصادي هو التوازن بين العرض و الطلب.

أما الاقتصادي مبارك حجير فيعرف التوازن الاقتصادي بأنه " الحالة الاقتصادية و المالية التي تتساوى فيها قوى جزئية أو كلية أو كلاهما، عندما تتوفر شروط و ظروف محددة، بحيث إن عدم استمرار أحدها أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره، يمكن أن يؤدي من خلال العلاقات و التأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية، إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تحدث أو تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المختل، ليعود التوازن الاقتصادي إلى حالته الأولى"[1] ، يعتبر هذا التعريف شامل لأنه تضمن نقاط عديدة نجملها في الملاحظات الآتية:

- ✓ يشير التعريف إلى الحالة الاقتصادية و المالية و في ذلك إبراز للأصل الاقتصادي و المالي للتوازن الاقتصادي.
- ✓ يؤكد التعريف على أهمية توفر شروط التوازن و ما تسببه العلاقات و التأثيرات الاقتصادية المترابطة إلى تأكيد التوازن أو اختلاله.
- ✓ يتضمن التعريف حالات تعادل القوى الجزئية أو الكلية أو الاثنين معًا.إشارة إلى التوازن الكلي والجزئي إضافة إلى تضمنه لكافة حالات التوازن الأخرى.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التوازن لا يعتبر مصطلح جديد في الاقتصاد، و ينصرف في العادة إلى توازن الأسواق سواء كانت أسواق السلع أو أسواق رأس المال أو أسواق العمل.

الفرع الثاني :أشكال التوازن

لقد أخذ التوازن إشكال مختلفة باختلاف وجهة نظر الاقتصاديين له من جهة والهدف المنشود من جهة أخرى ومن هذه الأشكال نذكر منها:

أولا: التوازن الجزئي والتوازن الكلي

إن نظرية التوازن الجزئي تهتم بدراسة التوازن على المستوى الجزئي أي توازن الفرد أو المؤسسة أو القطاع حيث أن توازن الفرد يتحقق عند تعادل مستخدماته مع منتجاته ، أما توازن المؤسسة يتحقق عندما يتعادل إيراداتها مع نفقاتها أما التوازن الكلي في الحالة التي تكون فيها كافة التدفقات والسلع على المستوى الوطني ثابتة ، أي أن صافي التدفقات وبالتالي ضرورة تساوي الادخار مع الاستثمار ولهذا يتميز التوازن الكلي بقدرته على تتبع مسار المتغيرات الإجمالية في الاقتصاد الوطني و التأثيرات المتبادلة فيما بينها .

[1]– محمد مبارك حجير، **التوازن الاقتصادي و إمكانياته بالدول العربية**، مكتبة الانجلو المصرية، بدون تاريخ، ص 51

إن شرط تحقيق التوازن الكلي قد يتحقق بالرغم من وجود اختالا لت في التوازنات الجزئية شريطة أن تتعادل مجموع الفوائض المنبثقة عن تلك التي تعاني حيث يتجه كل من الإنتاج والتوظيف والأسعار إلى الانخفاض في الأسواق التي تعاني من فائض في العرض ، في الوقت الذي يتجه للارتفاع في الأسواق التي تواجه تضخما[1].

ثانيا :التوازن قصير الأجل والتوازن الطويل الأجل

يقصد بالأول تلك الحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة بحيث لا يكون لها ميل إلى مزيد من التغير على الأقل في الزمن القصير مع إمكانية تغيير المخزون الحقا ، يعمل هو الأخر على تغيير التدفقات مما يؤدي إلى اختلال التوازن السلبي والتدفقي الكامل أي أن التوازن في المدى القصير يتجاهل التغيرات السلعية في المدى القصير لضالتها نسبيا مع مقارنتها مع الحجم الكلي السلعي ، أما التوازن الاقتصادي على المدى الطويل يتحقق عندما يكون توزيع مجموع المواد بحيث تصبح الإيرادات الإنتاجية الحديثة النسبية متعادلة في جميع الزيادات البديلة من جهة إضافة إلى تمكن المؤسسات من استخدام مواردها في المجالات الأقل تكلفة بحيث يتعادل الناتج العيني الحدي لقيمة كل وحدة نقدية في مجموعها.

ثالثا: التوازن الساكن والتوازن الحركي

يقصد بالتوازن الساكن هو تلك الحالة الذي تستقر عندها قيم المتغيرات موضوع الدراسة أي عدم وجود ضغوط آو قوى تعمل على تغيير تلك القيم لكن هذا لا يمنع حدوث اختلالات بعد مرور الزمن ، فقد يحتل التوازن في مركزه ,إن هذا النوع من التوازن لم يهتم بتحديد المدى الزمني اللازم لحركة المتغيرات بين الأوضاع التوازنية، ونظرا لانتقادات التي وجهت للنوع الأول ثم استخدام النوع الثاني من التوازن والمتمثل في التوازن الحركي ، حيث يتحقق التوازن في نظر مستخدمي هذا المفهوم (الحركي) إذا ما توافرت له الظروف والعوامل المناسبة .

رابعا :التوازن الناقص والتوازن الكامل

يقصد بالأول هو ذلك التوازن الذي يكون قبل الوصول إلى التشغيل الكامل ، أي أن هذا التوازن يتحقق بالرغم من وجود بعض عوامل الإنتاج عاطلة وهذا ما ركز عليه كينز أين قسم التشغيل إلى مستويات واعتبر أن التشغيل الكامل هو واحد من هذه المستويات غير أن هذا النوع صعب التحقيق وخاصة في ظل سيطرة الاحتكارات التي تهدف دائما إلى الوصول إلى مستوى من الإنتاج والذي يحقق بدوره ربح ممكن بغض النظر عن الآثار المترتبة عن ذلك والتي تنعكس على الاقتصاد الوطني.

وفي حالة ما إذا عجزت آلية السوق على تخفيض الموارد عن طريق تنسيق بين قرارات المنتجين والمستهلكين تجنبا لسوء توزيع الموارد ، فهنا تتدخل الدولة العادة توزيع الموارد بين مختلف الاستخدامات بصورة

[1]– صقر أحمد صقر، **النظرية الاقتصادية الكلية**، وآلة المطبوعات، الكويت، 1988 ، ص 11

تضمن دفع الاقتصاد إلى مركز التوازن الذي يسمح باستغلال كل الموارد المتاحة وعندها تكون أمام التوازن الكامل مما سبق يتضح أن هذا التوازن الهدف منه هو تحقيق التوازن الاجتماعي[1] .

الفرع الثالث:أهمية التوازن الاقتصادي

يمكن تلخيصه في النقاط التالية :

أولا :أهمية التوازن الاقتصادي في التخطيط الاقتصادي

يعرف التخطيط الاقتصادي بأنه التوجيه الواعي لموارد المجتمع بما يحقق أهدافه وبذلك يعتبر نوع من التنظيم الاجتماعي لعملية الإنتاج ، التوزيع في المجتمع يعرف التخطيط عامة بأنه عملية ووسيلة لتحقيق هدف معين وليس هدف أو غاية بحد ذاته وال يشكل أكثر من مرحلة عابرة في إنجاز عمل آو تحقيق هدف معين (ليس هدف أو غاية[2]) في حين نجد أسلوب التخطيط مبرر في فشل نظام السوق الذي لم يقم بإدارة الاقتصاد على أكمل وجه ففشل في توجيه المجتمع والمحدد نحو إنتاج السلع والخدمات الجماعية التي تزداد الطلب عليها ، نظرا لعدم الاستمرار فيها من طرف القطاع الخاص بسبب ما تتطلبه من رؤوس أموال ضخمة هذا من جهة وضعف مردوديتها من جهة أخرى نظرا المستمر الخاص من جهة أخرى.

كما أن ظاهرة عدم تجزئة بعض عناصر تجعل نظام السوق غير قادر على ديمومة توازن المنتج مما يؤدي إلى عدم تحقيق حجم الإنتاج الذي يساوي عند النقطة الحدية مع الثمن هذا ما يجعل المنتج أمام عملية مفاضلة بين أحجام مختلفة ، وإذا كان بعضها يولد أرباح غير عادية إلا أنها قد ل تكون بالضرورة مناسبة من وجهة النظر الاجتماعية[3].

فالضرورة الموضوعية و العلمية تقتضي وجود حد من التخطيط وخاصة في الدول النامية التي توصف بظاهرة الجمود بسبب طبيعة النظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وبهذا تتأكد أهمية التخطيط الاقتصادي وخاصة لما تحققه من خدمات بالإضافة إلى قدرته على تحقيق التنسيق على مستوى الأهداف أو الوسائل وهكذا يصبح التوازن الاقتصادي شرط ضروري لتحقيق أهدافه السياسية والاقتصادية للبلد والمتمثلة في الإنماء والعدالة والاستقرار والتي تتضمنها العملية التخطيطية لنفس البلد مما سبق يمكن القول إن التوازن الاقتصادي أمر ضروري ولمختلف الأنظمة الاقتصادية أو الرأسمالية كانت اشتراكية وحتى النامية بالرفض من اختلاف أسباب الحاجة إليه من نظام اقتصادي آخر.

---

[1] –صقر أحمد صقر، **المرجع سابق**، ص 31

[2] – فيصل فخري مرار، **العلاقة بين التخطيط والموازنة العامة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1995 ، ص 4

[3] –عمر محي الدين، **التنمية والتخطيط الإقتصادي**، دار النهضة العربية، بيروت، بدون تاريخ نشر، ص 2

ثانيا :أهمية التوازن الاقتصادي في الإصلاح الاقتصادي:

قامت مؤسسات التمويل الدولية بتصميم برامج و إصلاح اقتصادي بهدف معالجة الإختلالات و تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي محليا أو أجنبيا تلعب تدابير سياسات الإصلاح الاقتصادي في مرحلتين تتمثل الأولى في سياسة التثبيت الاقتصادي التي اعتمدها صندوق النقد الدولي لازمة الدول النامية والتي تقوم على أولوية قضايا التوازن العام في مواجهة قضايا. استخدامات و إستحداثات النمو الاقتصادي على مستوى كل من الجهاز الإنتاجي.

أما المرحلة الثانية فتتمثل في سياسات الإصلاح الهيكلي التي يصطل عبها البنك الدولي والتي ينبغي أن تواكب جهود تصحيح الاقتصاد الكلي ،إصلاحات هيكلية ترمي إلى تحسين فعالية الموارد الإنتاجية المحدودة بغية زيادة معدل النمو في البلد بصفة دائمة.

مما سبق يتضح أن برامج الإصلاح تشمل عنصرية للحد الأول الإطار العام لألداء الاقتصادي من خلال السياسات المالية والنقدية وسياسات تحرير الأسعار أما الثاني يحدد منهج الأداء على مستوى الوحدات الاقتصادية الذي يزيد من قدرتها على المنافسة بالإضافة إلى رفع كفاءة تخصيص على حساب دور الدولة في النشاط الاقتصادي (القطاع الخاص) الموارد عن طريق تشجيع المبادرات الفردية.

ثالثا :أهمية التوازن الاقتصادي لرسم السياسة الاقتصادية

يعرف النموذج الاقتصادي بأنه وسيلة رياضية تعتمد على النظرية الاقتصادية ويتمثل في مجموعة من المعادلات أو القواعد التي تكفي لتطوير الهيكل الاقتصادي ونمط معدل أرائه من اجل استخدامه في دراسة مختلف التطورات المحتملة بناءا على فروض معينة توطئة لتحديد السياسات الواجبة الإتباع لتحقيق الأهداف الاقتصادية يتحقق التوازن الاقتصادي للسياسة المالية عندما تكون المنفعة التي يتم تقديمها إلى الاقتصاد الوطني مساوية على الأقل التي وجبت عن الدخل الوطني نتيجة اقتطاع الأموال ، فإن انخفض الدخل الوطني نتيجة زيادة الاقتطاعات العامة فهذا يعني أن النفقات العامة قد تجاوزت حدها الأعلى أما إذا زاد الدخل الوطني فهذا يعني إننا نميل إلى الحد الأدنى لحجم الإنفاق العام والاقتطاعات العامة ، الأمر الذي يدخل على أن التوازن الاقتصادي الذي تحققه.

السياسة العامة يعظم مردود النظام الاقتصادي و يساهم في تحقيق التوازنات الاقتصادية على اختلاف درجاتها في حالة النظر في المخالفات الدالية ، آو الاختلاسات آو تزوير مختلف العمليات غير القانونية والإدارية التي تعرض على القضاء[1].

المبحث الثاني: السياسة المالية وتحقيق التوازن الاقتصادي

[1]– محمد مبارك حجير، **المرجع السابق** ،ص 21

المطلب الأول:دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي

والمقصود بذلك هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما[1]

- ✓ لحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

و تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار. ولتحقيق هذا الهدف يتم استخدام السياسة المالية بشقيها الجبائي و الإنفاقي فمن خلال السياسة الإنفاقية (التوسع في النفقات) يمكن رفع مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية، وتوسع الحكومة في تقديم مختلف الإعانات الاجتماعية (كإعانات البطالة، والشيخوخة)، ونتيجة لذلك تزداد الدخول الشخصية ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة وهو ما يطلق عليه الأثر المضاعف للإنفاق الشيء الذي يؤدي إلى التحفيز على الاستثمار وزيادة التشغيل.

الفرع الأول:الفجوة التضخمية

أولا :تعريف التضخم

تعتبر مشكلة التضخم من إحدى المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تعاني منها دول العالم, المتقدمة منها و النامية على حد السواء, فالتضخم يحدث في حالة اختلال اقتصادي ينعكس بصورة مباشرة و غير مباشرة على كل الحسابات الاقتصادية و كذلك يؤثر على الموازنات الداخلية و الخارجية, و المقصود من زيادة الطلب الكلي هو زيادة الطلب الإستهلاكي و الطلب الإستثماري في الإقتصاد لا ينبني عليه زيادة في حجم الإنتاج, و كذالك يعرفه البعض بأنه نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة في التداول[2].

و يمكن أن نجمل تعريف التضخم بأنه الارتفاع العام و المستمر في الأسعار الذي لا يواكبه زيادة في الإنتاج.

ثانيا :علاج الفجوة التضخمية

إذ كان اقتصاد يعاني من فجوة تضخمية أصبح الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي, أو تستطيع تلبية الطلب الموجود في الاقتصاد ففي حالة الاقتصاد لم يصل إلى وضع التوظف الكامل, فإن النقص في المعروض يدفع المنتجين إلى توظيف عناصر إنتاج جديدة من أجل زيادة مستوى الإنتاج, ومن ثم يرتفع حجم الناتج (العرض الكلي), إلى أن يتساوى مع حجم الطلب الكلي. و في حالة الاقتصاد في وضع التوظيف الكامل, فإن الاقتصاد قد

---

[1]– مسعود دراوسي ،**المرجع السابق** ، ص 76

[2]– نبيل الروبي, **التضخم في الاقتصاديات المختلفة**, مصر, مؤسسة الثقافة العربية, دون تاريخ نشر, ص 1

استنفذ جميع عناصر الإنتاج الموجودة فيه و هي موظفة بشكل كامل, و بالتالي فمن غير الممكن توظيف عناصر إنتاجية جديدة, إن ارتفاع حجم الطلب الكلي في هذه الحالة, وعجز العرض الكلي عن ملاحقة الطلب الكلي ستؤدي إلى مشكلة تضخم.

لمواجهة هذه المشكلة, تقوم الحكومة بالتدخل من أجل تحقيق الهدف التالي و هو مواجهة الفجوة التضخمية, وهي الفجوة الناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي, و ذلك عند مستوى التوظف الكامل, و بالتالي محاولة تقليص حجم الطلب الكلي في الاقتصاد, وبما أن الإنفاق الحكومي يعتبر عنصر من عناصر الإنفاق الكلي و في نفس الوقت أداة فعالة في التأثير على الطلب الكلي, فإن تقليص أو تخفيض حجم الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى تقليل حجم الإنفاق الكلي إلى المستوى الذي يكون فيه الطلب الكلي مساوياً للعرض الكلي.

الفرع الثاني :فجوة إنكماشية

أولا :تعريف الإنكماش

إن الإنكماش ظاهرة إقتصادية يترتب عليها ظواهر إقتصادية من بينها الكساد, و بمفهوم المخالفة للتضخم فإن الإنكماش هو كل نقصان في التداول النقدي يترتب عليه نقص في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع و المنتجات في فترة زمنية و تؤدي إلى نقص المستوى العام للأسعار.

ثانيا: علاج الفجوة الانكماشية

في حالة مغايرة قد تواجه الاقتصاد, بحيث يصبح الطلب في هذه الحالة فإن كمية الطلب الكلي أقل من العرض الكلي, أو حجم الناتج الموجود في الاقتصاد, و تسمى هذه الحالة بالفجوة الانكماشية, فإذا كان الاقتصاد في وضع أقل من وضع التوظف الكامل, فإن الزيادة في المخزون أي الفائض من السلع والخدمات, ستدفع المنتجين إلى توظيف عناصر إنتاج أقل من أجل تقليل حجم الناتج, ومن ثم انخفاض العرض الكلي إلى أن يتساوى مع حجم الطلب الكلي, و في هذه الحالة سيواجه الاقتصاد مشكلة بطالة, و ذلك بسبب الاستغناء عن بعض العناصر الإنتاجية. تقوم الحكومة بالتدخل من أجل مواجهة الفجوة الانكماشية, من خلال محاولة زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد عن طريق إتباع سياسة مالية توسعية, و تتمثل هذه السياسة في زيادة حجم الإنفاق الحكومي, الذي هو الأخر جزء من السياسة المالية, و الذي سيؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الكلي إلى المستوى الذي يتساوى فيه كل من الطلب الكلي مع العرض الكلي.

استخدام الحكومة للأداة الثانية من أدوات السياسة المالية التوسعية و هي الضرائب, فإن مواجهة الفجوة الانكماشية يتم عن طريق تقليل حجم ضريبة على الدخل, حيث سيؤدي ذلك إلى زيادة مستوى الدخل الشخصي المتاح بقيمة

الضريبة, و من ثم ارتفاع مستوى الاستهلاك و مستوى الادخار, فتقوم الحكومة بإتباع سياسة مالية توسعية و ذلك لمواجهة الفجوة الانكماشية.

المطلب الثاني: آلية عمل السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي

يمكن توضيح العلاقة بين السياسة المالية والتوازن الاقتصادي من خلال آلية عمل السياسة المالية في معالجة الإختلالات (الفجوات الاقتصادية)، حيث تتدخل الحكومة لمواجهة الفجوة التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي من خلال محاولة تقليص حجم الطلب الكلي إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل. فتلجأ إلى تقليص الإنفاق الحكومي الذي بدوره يؤدي إلى تقليص الطلب الكلي إلى المستوى الذي يكون فيه الطلب الكلي مساويا للعرض الكلي، كون أن الإنفاق الحكومي يشكل جزءا من الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) و من جانب آخر تستطيع الحكومة أن تلجأ إلى فرض الضرائب على الدخل مما يؤدي إلى تقليص مستوى الدخل الشخصي المتاح بقيمة الضريبة المفروضة، فينخفض بذلك مستويات الاستهلاك والادخار. و بذلك فان الدولة ستقوم بامتصاص الفائض النقدي إما عن طريق تقليص الإنفاق الحكومي أو فرض الضرائب .

هذا النوع من الفجوات معاكس تماما للفجوة الانكماشية التي يكون فيها العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي مما يدفع المنتجين إلى تقليل من عناصر الإنتاج لتقليل حجم الإنتاج ليتساوى مع حجم الطلب الكلي، مما يؤدي الى حدوث البطالة الناجمة عن قصور الطلب الكلي عن مساواة العرض الكلي. ولمعالجة هذه الفجوة تتبع الحكومة سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي، أو خفض حجم ضريبة الدخل بحيث يزداد الدخل الشخصي المتاح بقيمة الضريبة، فيرتفع مستوى الاستهلاك والادخار.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول : الدراسات السابقة المتعلقة بالسياسة المالية

- بوحصان لامية(2022) ،دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري ،خلال الفترة (1990-2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف ، حيث تناولت كذلك الدور الجوهري الذي تلعبه السياسة المالية في تفعيل الاقتصاد الوطني و رفع من معدلات نموه و تحقيق الاستقرار من خلال سياسات الإنفاق العام و تقليص عجز الميزانية .
- كفيه قسيموري (2021)، اثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي التضخم و البطالة، دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر خلال الفترة 1992-2012 ، أطروحة لنيل

شهادة دكتوراه الطور الثالث، LMD في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، تناولت الدراسة إبراز الجانب النظري للسياسة المالية و تحليل ظاهرة الإنفاق العمومي و دراسة تطورات المالية العامة بالجزائر من هيكل نفقاتها العامة، نفقات التسيير والتجهيز والضرائب ،الجباية العادية والجباية البترولية ورصيد موازنتها العامة.

- بهاء الدين طويل (2016)، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، اقتصاد مالي ،جامعة الحاج لخضر، باتنة ،تناولت هذه الدراسة حقيقة الدور الذي لعبته السياسة المالية و النقدية في الجزائر من 1990 إلى 2010 في مساهمتها في تحقيق معدلات حسنة للنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني : الدراسات السابقة المتعلقة بالتوازن الاقتصادي

- درواسي مسعود (2004) دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي ، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التسيير جامعة الجزائر : حيث تناول في هذا البحث مفهوم السياسة المالية و تطورها مع ذكر أدواتها المالية ، و أيضا تطرأ إلى التوازن الاقتصادي و علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية.

- منصور شريفة (2015) السياسة المالية كإلية لتحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2 ، موضوع المذكرة يتعلق بالسياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر فترة 2004-2014 تناولت فيه مكانة السياسة المالية في بحتها عن مصادر تمويل الإيرادات لتغطية النفقات .و مدى قدرة السياسة المالية بتحقيق الضبط على الميزانيات .و الدور الذي تلعبه السياسة المالية في ظل انخفاض أسعار النفط.

- بوري محي الدين (2017) دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر(2000-2010) مشروع أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس ا موضوع الأطروحة أدوات السياسة المالية والتي تسعى إلى زيادة معدلات نمو الناتج الوطني لزيادة العرض الكلي التي تساهم في زيادة مستويات الاستثمار والتوظيف و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات, و السعي للحد من مشكل البطالة و من ثم تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

القيمة المضافة: إن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع السياسة المالية و التوازن الاقتصادي بشقيه السياسة المالية و التوازن الاقتصادي ساهمت بشكل فعال في انجاز هذه المذكرة و استغلالها في بلورة هذا

الموضوع الهام ,حيث ساهم الشق الأول (السياسة المالية) من دراستنا في إبراز المفاهيم العامة للسياسة المالية و أهدافها و أنواعها و كذلك المفاهيم النظرية في الفكر الاقتصادي و تطوره .

أما الشق الثاني (التوازن الاقتصادي) من دراستنا في إبراز المفاهيم المتعلقة بالتوازن الاقتصادي و أشكاله وعلاقته بالسياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن.

خلاصة الفصل الأول :

تناولنا في هذا الفصل مختلف أدوات السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، فالسياسة الإنفاقية من أهم السياسات التي يمكن من خلالها أن نحقق تعديل في الهيكل الاجتماعي للاقتصاد الوطني إلى جانب مساهمتها في تعديل الهيكل الاقتصادي القومي.

أما السياسة الضريبية فتلعب دورا هاما في إعادة تخصيص الموارد و في توجيه الاستثمارات الى المجالات الأكثر ضرورة وحيوية في الاقتصاد ، كما تساهم في تغطية النفقات العامة ,وأيضا نجد أن الموازنة العامة أصبحت بمثابة برنامج عمل تلتزم به الدولة وبذلك أصبحت أداة تخطيطية ورقابية ،وبذلك فالسياسة المالية تساعد في إرساء الاستقرار والتوازن الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن تحقيق أهداف الإقتصادية.

مما تجدر الإشارة إليه أن مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي يختلف من دولة لأخرى، بالنظر إلى طبيعة وهيكلها الاقتصادي، وهذه المساهمة تعتبر نسبية خصوصا في الدول النفطية، وهو حال الجزائر، وهو ما سيتم تسليط الضوء عليه في الفصل الموالي، للتعرف على السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر (2012-2022).

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي لدراسة السياسة المالية و التوازن الاقتصادي حالة الجزائر خلال الفترة 2012-2022

تمهيد

شهدت الجزائر السنوات الأخيرة تحولات اقتصادية هامة في ظل اختلال السوق العالمية خاصة منها السوق البترولية التي تعتبر أهم مصدر من مصادر إيرادات الدولة .

من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي و الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة في هذه الفترة استطاعت خلق موازنة عامة لمجابهة هذه الصعوبات .

في دراستنا التطبيقية سنبرز آليات السياسة المالية المعتمدة من طرف الدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي في ظل هذه الصعوبات باستعمال منهج تحليلي و سنعتمد في ذلك على ثلاث مباحث :

- ✓ المبحث الأول نظرة عامة حول الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2012-2022.
- ✓ المبحث الثاني: السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2012 إلى 2022.
- ✓ المبحث الثالث: التوازن الاقتصادي العام في الجزائر خلال فترة 2012 الى 2022

المبحث الأول: نظرة عامة حول الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2012-2022

تعتبر الموازنة العامة قلب النظام المالي ، و هذا بما تتميز به من أهمية فهي كأداة لقياس تطور الممارسة الديمقراطية في المجتمع ، و ذلك من خلال العمليات التي تقوم بها الحكومة بتخصيص الموارد المتاحة لتغطية النفقات اللازمة لإشباع الحاجات العامة .

المطلب الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر.

يعتبر التطور المالي من المواضيع الشائكة التي تحتاج الى دراسات معمقة من قبل رواد الاقتصاد و ذلك كون هذا المتغير يعد المدخل الرئيسي للقضاء على العديد من المشكلات الاقتصادية, و سنتناول فيما يلي:

الفرع الأول: النظام المالي الحالي للجزائر

يعد النظام المالي حجرا أساسيا ألي نظام اقتصادي كان، حيث يلعب دورا رئيسا في تطوير وتنظيم الأساليب والطرق من أجل تمويل المشاريع، الرفع من مستوى معدلات الاستثمار وكذا تمويل التنمية الذي يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي.

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة مدى مساهمة القطاع المالي في تحقيق ودعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من(2012-2022) ،إن الإصلاحات المالية التي تبنتها الجزائر في هذا الشأن لعبت دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي وتمويل التنمية الاقتصادية[1].

إن قانون المالية في الجزائر يحمل قواعد تنظيم قانون المالية لسنوات المالية حيث ورد فيه عبارة ابتداء من عدة مرات و تجسد ذلك في:

- التقديم المفصل لميزانية التشغيل و التجهيز.
- سيحدد قانون المالية طبيعة و مبلغ مجموعة النفقات و الموارد الدولة.
- إدخال قواعد ذات طبيعة جبائية .

كما أن المشرع كان كل مرة أثناء تطبيق الميزانية يدخل كلما كان ذلك ضروريا قواعد جديدة عبر قوانين مالية وبهدف إلغاء جميع التشريع الفرنسي و كل سماته كان ينبغي سد جميع التغيرات عن طريق قوانين جزائرية.

[1] -سعادي محمد عماد الدين ,طيبي بومدين, النظام **المالي كإلية فعالة لتحقيق و دعم النمو الاقتصادي** (بورصة الجزائر 2006-2017 نموذجا),تاريخ النشر 2022/06/06,العدد01,جامعة سعيدة ,جوان 2022, ص 574.

معنى قانون المالية و أنواعه كما حدد مصادر موارد الدولة و كيفية الحصول عليها و النفقات و تقسيمها إلى نفقات التشغيل و نفقات الاستثمار و الموازنات الملحقة و الجماعات و الهيئات العمومية و الحسابات الخاصة بالميزانية و عمليات الخزينة[1].

الفرع الثاني: قانون المالية و أنواعه و الجداول الملحقة بقانون المالية في الجزائر

يعتبر قانون المالية أداة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، حيث يحدد بالنسبة لكل سنة مدنية مجمل الموارد والنفقات المخصصة لسير المرافق العمومية وحصص التجهيزات العمومية والمشاريع الإنمائية؛ بالإضافة إلى أهم التعديلات في قوانين الضرائب والجمارك والاستثمار، كما يتميز قانون المالية بمميزات خاصة عن باقي القوانين.

أولا: تعريف قانون المالية

عرفه المشرع الجزائري من خلال المادة 3 من القانون العضوي 84/17 التي تنص على يقر و يرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية بمجمل موارد الدولة و أعبائها و كدا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية و تنفيذ المخطط الإنمائي السنوي[2] .

إن قانون المالية وثيقة أساسية لدراسة مالية الدولة العامة لأي دولة من الدول، إذ تشمل قواعد الإنفاق العام، وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها بالإضافة إلى أنها تبين لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الإنفاق [3].

يعتمد قانون المالية على القيام بمجموعة من المهام التالية :

- ❖ يطبق كافة المهام المحاسبية للقيود التي تم إعدادها مسبقا.
- ❖ يساعد في المقارنة بين الخطط المعدة مسبقا و التطبيق الواقعي لها .
- ❖ يساهم في الوصول إلى إعداد القوائم المحاسبية بنتائج متوازنة.
- ❖ يحلل الجدول المالية للحصول على خلاصة تحتوي على الإيرادات و المصاريف التي حدثت خلال سنة مالية واحدة.

[1]– منصور شريفة ،**المرجع السابق**، ص 184

[2]–إسماعيل صاري ،**المالية العامة،مطبوعة المحاضرات** ،جامعة فرحات عباس،سطيف –1– ، 2022–2023 ، ص 119

[3]– بن عيسى زايد،**مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية** ،**إعداد مشروع قانون المالية** ، المجلد 15 العدد 1 ،2024، الجزائر، ص224

ثانيا : أنواع قانون المالية

1- قانون المالية السنوي :

هو قانون يقرر و يرخص لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة و أعضائها و أعبائها و كذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية و كذلك النفقات بالرأسمال. يتكون قانون المالية السنوي من قوانين .

الأول : يتضمن الإحكام المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية و الطرق و الوسائل التي تضمن سير المصالح العمومية و المحافظة على التوازنات العمومية المالية الداخلية و الخارجية التي اقرها المخطط السنوي للتنمية

الثاني: يتضمن المبلغ الإجمالي للإعتمادات المطبقة بصدد الموازنة العامة و الموزعة حسب طبيعة النفقة (تسيير-تجهيز) و المبلغ الإجمالي للنفقات بالرأسمال[1]

2-قانون المالية التكميلي

هو قانون يصدر لغرض تغيير تقديرات الإيرادات أو خلق لإيرادات جديدة أو الترخيص نفقات جديدة .

3-قانون المالية المعدل :

هو تصريح بالمطابقة أي التنفيذ الحقيقي للموازنة حسب المصادقة الأولية و التي تم تعديلها في إطار الحالات الطارئة.

4- قانون ضبط الميزانية :

هو الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية و عند الاقتضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة الخاصة بكل سنة مالية و الهدف منه ضبط النتائج المالية لكل سنة (فائض أو عجز) و يعتبر أداة أساسية في تقدير بيانات الميزانية المستقبلية .

يقر قانون ضبط الميزانية حسب نتائج السنة المشتمل على ما يلي :

- الفائض أو العجز الناتج عن الفرق الواضح بين الإيرادات و نفقات الميزانية العامة للدولة.
- النتائج المثبتة في تنفيذ الحسابات الخاصة للخزينة .
- نتائج تسيير عمليات الخزينة.

يجب أن يكون قانون ضبط الميزانية مرفوقا ما يلي:

- تقرير تفصيلي يبرز شروط تنفيذ الميزانية العامة للدولة للسنة المعتبرة.
- جداول تنفيذ الإعتمادات المنصوص عليه، و بمقتضى قانون ضبط الميزانية تعود الخزينة نتائج السنة المثبتة

[1] – إسماعيل صاري،**المرجع السابق**،ص 120

الفرع الثالث :الجداول الملحقة بقانون المالية في الجزائر

أولا : الجدول " أ " الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة (2012-2022)

الجدول " أ " هو الجدول التقديري لمختلف أصناف إيرادات الدولة للسنة لمعتبرة، وهو جدول مختصر لان كل واحد من الحسابات التسعة (09) لإيرادات مفصل إلى حسابات فرعية، فقرات، خطوط وخطوط فرعية، الخ. كذلك الجدول يظهر مجموع الإيرادات النهائية ،الإيرادات العادية، ،الإيرادات غير عادية بالإيرادات النهائية .

ثانيا :الجدول "ب" توزيع حسب القطاعات الوزارية الإعتمادات المفتوحة في ميزانية التجهيز للسنة (2012-2022)

الجدول "ب" هو جدول توزيع من خلاله الإعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير من طرف قانون المالية للسنة المعتبرة و هدا حسب الدوائر الوزارية طبقا لتشكيل الحكومة التي يضاف لها مصالح رئاسة الجمهورية و مصالح رئيس الحكومة المعتبرة كدوائر وزارية بالإضافة إلى التكاليف المشتركة، و منها على سبيل المثال رئاسة الجمهورية ، الشؤون الخارجية ، التعليم العالي و البحث العلمي السياحة و الصناعة التقليدية و التكاليف المشتركة ، كذلك الجدول "ب" يمثل ميزانية التسيير المتضمنة مجموع النفقات العامة و هي الأموال التي تنفقها الدولة لضمان السير الحسن للإيرادات العامة .[1]

ثالثا :الجدول "ج" توزيع حسب القطاعات للنفقات ذات الطابع النهائي على المخطط الوطني للسنة (2012-2022)

الجدول "ج" هو جدول رخص البرامج المسموح بها الإعتمادات ميزانية التجهيز أو الاستثمار ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني موزعة بين مختلف القطاعات و العمليات برأسمال التي تقوم بها الدولة و على سبيل المثال نذكر من القطاعات : المحروقات، التربية و التكوين و المخططات البلدية للتنمية أما نفقات برأس المال منها صندوق تطوير مناطق الجنوب و صندوق الشراكة ، كما يتضمن الجدول الاحتياطات المخصصة للنفقات غير المتوقعة و الاحتياطات المخصصة للمناطق الواجب ترقيتها.

[1] -أ- مفتاح فاطمة ، **الميزانية العامة بين القانون الأساسي 84-17 و مشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية** ،مجلة القانون و العلوم السياسية،العدد الرابع،جوان 2016،شعبان 1437، جامعة تيارت،ص 322

رابعا :جدول خاصة شبه الجباية

تحدد الجداول الخاصة للهيئات المستفيدة المبلغ التقديري للإيرادات العامة شبه الجبائية و تعتبر بمثابة الرسوم شبه الجبائية كل الحقوق و الرسوم و الاتاوي الواردة في الجدول الملحق بقانون المالية و المحصلة لفائدة شخص اعتباري غير الدولة و الولايات و البلديات و على سبيل المثال نذكر الضمان الاجتماعي[1] .

المطلب الثاني : مبادئ الموازنة العامة في الجزائر

أخذت الميزانية العامة للدولة شكلها الرئيسي من نفقات وإيرادات إلا بعد ظهور الدولة وهيأتها العامة، فعليه تطورت مبادئ الموازنة العامة من خلال تقرير مبدأ وجوب بجباية الضريبة من السلطة التشريعية وأصبح من حق البرلمان مناقشة كافة الإيرادات والنفقات الخاصة بالدولة ومن ثم الرقابة المستمرة على المال العام, و سنتناول فيما يلي:

الفرع الأول : الميزانية العامة للدولة

للميزانية أهمية كبيرة في المالية العامة للدولة لأنها تجمع بين إيرادات الدولة و نفقاتها و في اطار محاولة إحداث التوازن بينهما و بما يحقق أهدافها .

تعريف الميزانية العامة للدولة: حسب المادة الثالثة من القانون 90/21 المتعلق بالمحاسبة العمومية فان المشرع الجزائري عرف الميزانية العامة على أنها الوثيقة التي تقدر السنة المدنية مجموع الإيرادات و النفقات الخاصة بالتسيير و الاستثمار و منها نفقات التجهيز العمومي و النفقات بالرأسمال و ترخص بها[2] .

الفرع الثاني: مبادئ الميزانية العامة

تخضع الميزانية العامة لمجموعة من القواعد العامة و المبادئ العامة من شانها تدعيم الرقابة في تسيير الأموال العمومية ، و تتمثل في المبادئ الأساسية التالية :

أولا : مبدأ السنوية يقصد سنوية الميزانية أن يتم تقدير الإيرادات و النفقات بصورة دورية و لمدة سنة واحدة ، وي كون لكل سنة مالية ميزانية مستقلة بنفقاتها و إيراداتها عن ميزانية السنة السابقة و من موازنة السنة اللاحقة[3] .

---

[1]- إسماعيل صاري،**المرجع السابق**،ص 89

[2]- مفتاح فاطمة، **المرجع السابق**،ص 323

[3]-عش الزقاق مروى، سلطاني مليكة،**دور المحاسبيين العموميين في تنفيذ الميزانية العمومية،دراسة حالة بلدية القنطرة ،جامعة محمد خيضر**، بسكرة ، مذكرة نيل شهادة الماستر شعبة العلوم المالية و المحاسبة،2022-2023 ، ص18،16،15

ثانيا : قاعدة وحدة الميزانية تعنى هذه القاعدة أن ترد النفقات العامة للدولة و إيراداتها ضمن وثيقة واحدة تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها و تتضمن مختلف أوجه النفقات و الإيرادات مهما اختلفت مصادرها و مهما تعددت المؤسسات و الهيئات العامة .

ثالثا :قاعدة الشمولية (عمومية الميزانية) تعنى هذه القاعدة بان تشمل الميزانية على جميع نفقاتها و إيراداتها دون إخفاء أو سهو و دون إجراء خصم بين الإيرادات و النفقات (إطار الناتج الخام لكل قطاع و ليس الناتج الصافي) ، و دون تخصيص اي نوع من أنواع الإيرادات العامة لتغطية نفقة ذاته، تشرك قاعدة الشمولية في نفس الاستثناءات التي تقوم عليها قاعدة وحدة الميزانية .

رابعا: مبدأ توازن الميزانية : يقصد بهده القاعدة أن تتساوى جملة الإيرادات العامة التي تتوقع الحكومة تحصيلها مع جملة النفقات العامة التي تتوقع الحكومة صرفها من خلال سنة كاملة.تأسيسا لمبدأ التوازن لا تعتبر الميزانية متوازنة إذا كان إجمالي النفقات العامة يفوق إجمالي الإيرادات العامة، لان ذالك يعبر عن حالة العجز في الميزانية، و بالمقابل فان كل إجمالي الإيرادات العامة يفوق إجمالي النفقات العامة يعبر عن حالة فائض في الميزانية[1].

الفرع الثالث :أنواع الميزانية العامة

للميزانية العامة حسب القانون الجزائري عدة أنواع نذكرها في :

اولا :الميزانية العامة هي وثيقة تسمح للأمرين بالصرف و المحاسبين العموميين بتسيير المصالح العامة التي يشرفون عليها

ثانيا :الميزانية الملحقة هي ميزانية منفصلة على الميزانية السابقة ولكن غير مستقلة عليها (مرفقة لها تخضع لنفس الإجراءات) و هي خاصة بالمرافق العمومية ذات طابع صناعي أو تجاري تسمح له بإدارة أمواله بشك منفصل عن الميزانية العامة حيث تشمل الإيرادات الخاصة بهذا المرفق (تساهم فيها الدولة في حالات خاصة).

ثالثا :الميزانية المستقلة هي كل ميزانيات المصالح العمومية و الهيئات و المؤسسات العمومية التي تتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة أي تستقل بإيراداتها و نفقاتها و تتحمل أي عجز يصيبها و تحتفظ بالفائض ان وجد مقل ميزانية الجماعات المحلية .

رابعا :الميزانيات الغير عادية هي تلك الميزانيات التي توضع بصفة مؤقتة و استثنائية في ظل ظروف غير عادية حيث تمول بموارد غير عادية و هذا من اجل إعطاء الصورة الحقيقية و مقارنتها بالسنوات الأخرى، كالحروب و الكوارث الطبيعية و المشاريع الضخمة للأشغال العمومية[2] .

[1] -إسماعيل صاري،**المرجع السابق**،ص 91

[2] – عش الزقاق مروى،سلطاني مليكة، **المرجع السابق**، ص 17

خامسا :الحسابات الخاصة للخزينة هي عبارة عن حسابات خارج الميزانية حيث تنشا بموجب قانون المالية السنوي المقرر و توضع تحت تصرف الخزينة العمومية .

سادسا :الميزانية الأولية هي عبارة عن وثيقة تسبق السنة المالية يقوم بإعدادها المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري و التي تساعد في إعداد الميزانية العامة.

سابعا:الميزانية الإضافية و هي الميزانية التي تسمح بتعديل النفقات و الإيرادات خلال السنة المالية تبعا لنتائج السنة المالية السابقة.

المبحث الثاني: السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2012 إلى 2022.

تعتبر السياسة المالية عنصر أساسي و أداة تستخدمه الدولة لتوجيه النفقات العامة في ظل المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على الإيرادات و هذا ما يجعل رسم سياسة مالية ناجعة لتحقيق التوازن الاقتصادي بين الإيرادات و النفقات من اجل الوصول إلى التوازن اقتصادي, وسنتطرق فيما يلي إلى:

المطلب الأول: دراسة الإيرادات العامة و النفقات العامة للدولة في الجزائر

الفرع الأول : الإيرادات العامة في الجزائر

تسعى الدولة جاهدة لتغطية نفقاتها العامة عن طريق تحليل الإيرادات العامة، فهي تعتبر الوسيلة المالية للدولة بتزويد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لها، فالإيرادات العامة هي أداة للتأثير في الحياة العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية إلى جانب غرضها المالي في ظروف تطور فيها حجم النفقات العامة نتيجة تطور وتنوع الحاجات العامة. للإيرادات العامة عدت أنواع فهناك موارد تأخذها الدولة دون مقابل مثل الهبات والإعانات، وأخرى لذا صفة تعاقدية كإيرادات الدولة من أملاكها، وثالثا موارد إجبارية سيادية كالضرائب حسب القانون المتعلق بقوانين المالية 48/17 لاسيما المادة 11 منه تصنف إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى:

- ✓ إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
- ✓ مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- ✓ التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدية والأتاوى.
- ✓ الأموال المخصصة للهدايا والهبات والمساهمات
- ✓ التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها
- ✓ مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
- ✓ مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا.

جدول رقم 01 : تطور وتوزيع الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة: 2012-2022 (الوحدة: مليار دينار)

السنوات	الإيرادات العامة الإجمالية
2012	6411,3
2013	5957,5
2014	5738,3
2015	5103,1
2016	5110,1
2017	6182,8
2018	6714,2
2019	6507.9
2020	6278.9
2021	6597.5
2022	9467.3

من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء و تطور إيرادات و نفقات الدولة 2012-2022 (بتصرف).

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن الإيرادات العامة في الجزائر سنة 2012 وصلت إلى 6411.3 وانخفضت الإيرادات العامة ففي سنة 2013 كانت 5957,5 مليار دينار أي انخفاض قدره 453.8 مليار دينار وسبب ذلك يعود إلى الانخفاض في إجمالي إيرادات الميزانية كليا جراء الانخفاض في أسعار المحروقات.

استمر انخفاض الإيرادات العامة سنة 2014 و سنة 2015 حتى 2016 حيث شهدت 2014 انخفاض قدره 219.3 مليار دينار بالنسبة للسنة الماضية و في سنة 2015 قدر انخفاض الميزانية العامة ب635.2 مليار دينار بالنسبة للسنة 2014 و يعود ذلك أيضا إلى انخفاض الجباية البترولية و تأثر الأسعار بالسوق الدولية.

في 2016 استقرت الإيرادات العامة لتعود في الارتفاع سنة 2017 بارتفاع قدره 1072.2مليار دينار لتستمر في الارتفاع سنة 2018 بارتفاع قدره 531.4 مليار دولار و يعود السبب إلى ارتفاع الجباية البترولية و ارتفاع سعر البرميل لان طبيعة الاقتصاد الجزائري تعتمدا أساسا على سعر البترول و تقلباته في الأسواق العالمية.

لتعود الإيرادات العامة إلى الانخفاض سنة 2019 ب206.3 مليار دينار و 209 مليار دولار سنة 2020 نظرا لتدبدب عائدات الجباية من المحروقات كذلك.

في عام 2022 ارتفعت إيرادات الميزانية بنحو 2869.8 مليار دينار مقارنة بعام 2021 ، مسجلة ما مجموعه 9467.3 مليار دينار نهاية عام 2022 مقابل 6597.5 مليار دينار نهاية عام 2021 بزيادة قدرها 43.5% و تعزى هذه الزيادة في إيرادات الميزانية بشكل رئيسي إلى زيادة الضرائب على المحروقات

الفرع الثاني: نفقات الميزانية العامة في الجزائر.

لقد صنفت الميزانية العامة للدولة في الجزائر إلى عدة تصنيفات مختلفة تبعا لتصنيفات النفقات العامة من الناحية العلمية وكذا من الناحية الوضعية التي تختلف فيها الدولة حاليا، إن النظام المالي في الجزائر قد اعتمدت على التصنيف الإداري والاقتصادي معا من ناحية التصنيف الوظيفي من ناحية أخرى، ويتجسد ذلك عمليا من خلال ميزانيتي التسيير والتجهيز، ولذا يكون من المناسب أن نبين من جهة مدونة ميزانية التسييرَ ومن جهة أخرى ميزانية التجهيز.

اولا: نفقات التسيير أو ميزانية التسيير.

ميزانية التسيير الميزانية التي تكون فيها إعتمادات مالية مفتوحة في قانون الدالية مخصصة للمرافق العمومية الإدارية بالدولة، وفقا للتنظيم الهيكلي الإداري لذا سواء كانت إدارة مركزية أو لا مركزية، وتوضع ميزانية التسيير في الدولة من أجل ضمان تسيير المرافق العمومية لأدائها خدمات عامة للجمهور، ولذلك هي تتوافق مع التصنيف الإداري الذي يعتمد على المعيار الغير الاقتصادي المتمثل في التقسيم الهيكلي الإداري للدولة، لكن مع مراعاة وظيفة كل مرفق عمومي والغرض من النفقة.

حسب المادة 24 من قانون 17/84 تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب :

أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات، تخصيصات السلطات العمومية، النفقات الخاصة بوسائل المصالح، التدخلات العمومية.

ثانيا :نفقات التجهيز أي ميزانية الاستثمار

ميزانية التجهيز هي الميزانية التي تمنح الاعتماد المالي في قانون المالية السنوي، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي، القطاع الفلاحي) وذلك من أجل تجهيز هذه القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن، وتمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ثروة البلاد. إن تدويل ميزانية الاستثمار يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة

بنفقات نهائية كما قد يتم تدويلها بنفقات مؤقتة في صورة قروض و تسبيقات من الخزينة أو من البنك أي من خلال رخص التحويل.

يتم تقسيم نفقات التجهيز حسب البرامج التنموية (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) ،برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) برنامج النمو الجديد (2015-2022) الملحق بقانون المالية حسب القطاعات وحسب المادة 35 من قانون 17/84 توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب مدونة كالتالي:

- ✓ تجمع الاعتماد المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاثة عناوين: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة، وإعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة النفقات الأخرى برأسمال.
- ✓ تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات وهي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.
- ✓ تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث نتصور بطريقة أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث كل عملية مركبة من قطاع.

الفرع الثالث :الأساليب المساعدة على ترشيد النفقات في الجزائر

تعتبر النفقات عنصرا مهما لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية، وحتى السياسة، لذلك يجب استعمالها بشكل عقلاني، وذلك باعتبارها موردا هاما للدولة يخشى من تبذيره وسوء استعماله ولترشيد النفقات يجب العمل وفق مبادئ أهمها:

أولا :من حيث أفراد المجتمع.

لابد أن تكون السلع والخدمات لكل مجتمع ما كافية، لتلبية حاجات الأفراد المناسبة لأذواقهم وعاداتهم و تقاليدهم ، ولهذا السبب يجب مراعاة السكان من حيث : **الكثافة السكانية** : يجب أن يكون هناك ارتباط بين زيادة الطلب وحجم الإنتاج من السلعة أو الخدمة كافي لإشباع حاجات جميع أفراد المجتمع .

أعمار السكان : يجب أن يكون هناك تناسب بين نوعية السلع والخدمات وبين عدد الشيوخ أو الشباب أو الأطفال في المجتمع، وإلا سوف يحدث تضارب حيث لنجد السلع اللازمة تفيض عن حاجات المجتمع، بينما نجد الأخرى في ندرة تامة، وبالتالي يؤدي إلى ضياع في النفقات بالدرجة الأولى، ونقص في إشباع حاجات

المجتمع بالدرجة الثانية .

نوعية السكان : لكي يكون هناك تناسق بين السلع المنتجة والخدمات وبين حاجات المجتمع بمختلف أنواعه، لابد على الجماعات المحلية أن تقوم بدراسة حول المجتمع المحلي

دخل أفراد المجتمع: من الضروري أن تتناسب أسعار السلع والخدمات مع دخل الأفراد بصفة عامة والطبقة الفقيرة بصفة خاصة، كما يجب على الجماعات المحلية والحكومية أن تقوم بتوجيه المنتجات المجانية والمنتجات التي تباع بأقل من سعر تكلفتها إلى الطبقة المراد مساعدتها.

ثانيا :من حيث الخدمة أو السلعة نفسها

- لا يمكن استيراد سلع أو خدمات من الخارج لا تشبع حاجات أفراد المجتمع لأن ذلك يسيء إلى استخدام المال العام.
- يجبأن يكون إنتاج السلع وتقديم الخدمات يتماشى مع عادات وتقاليد المجتمع مع مراعاة تغيراتها في كل زمان ومكان.
- عدم وجود مساوئ أو عيوب في السلع والخدمات المقدمة لإشباع حاجات أفراد المجتمع.
- يجب أن يكون هناك تطابق بين الإدارة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي.

ثالث : من حيث التخطيط.

بعد القيام بكافة الإجراءات اللازمة لدراسة ثقافة وكثافة السكان، يجب وضع تخطيط محكم ودقيق يشمل نوعية وكمية وتكاليف الحاجات التي تشبع أفراد المجتمع على المدى الطويل، ولتحقيق ذلك يجب ما يلي:

- ✓ لابد من دراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع، وذلك للتقليل من زيادة بعض التكاليف التي قد تنجم عن انخفاض قيمة النقود أو التضخم.
- ✓ -يجب أن لا يكون تغير المشاريع مرتبط بتغير الأشخاص.

رابعا :من حيث الموظفين

بالنسبة للموظفين الذين لا يملكون الخبرة اللازمة التي تؤهلهم لأداء مهامهم في كيفية تسيير صرف النفقات ولهم مرتبات منخفضة، غير كافية لتلبية حاجاتهم الاجتماعية، فلهذه الأسباب يجب القيام بما يلي :

- ✓ لابد من تدريب الموظفين القائمين بصرف النفقات بصفة دورية لرفع كفاءاتهم الذهنية.

✓ توظيف ذوي الكفاءات في أماكنهم المناسبة[1].

الجدول رقم 02 : تطور إجمالي النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

الوحدة (مليار دينار)

السنوات	إجمالي النفقات العامة.
2012	7169.9
2013	6024.3
2014	6995.7
2015	7654.3
2016	7297.5
2017	7389.3
2018	8627,2
2019	8557.7
2020	7823.1
2021	7436.1
2022	9660

المصدر من إعداد الطالبة اعتمادا على قوانين المائية للسنوات السابقة و تطور إيرادات ونفقات الدولة من 2012-2022 (بتصرف)

نلاحظ أن النفقات العامة في الجزائر سجلت سنة 2012 ازديادا ملحوظا مقارنة بالسنة 2011 حيث سجلت نفقات عامة قدرت بـ :7169.9 مليار دينار وهذا راجع إلى الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط وبرنامج دعم الإنعاش، والبرنامج التكميلي لدعم النمو.

بعدها سجلت النفقات العامة استقرار نوعا ما سنوات 2013 إلى 2017 لتعود الارتفاع سنة 2018 إلى 8627.2 مليار دينار .لتشهد الميزانية استقرار نوعا ما في السنوات الأخيرة ففي سنة 2022 سجلت ارتفاعا لتبلغ 9660 مليار دينار مقابل 7436.1 سنة 2021 بزيادة قدرها 2223.9 مليار دينار يفسر ذلك برفع الأجور التدريجي

[1] حليمة زمولي , محمد ياسين علوان, **دور السياسة المالية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية (2000-2020)**,مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماستر أكاديمي (ل م د) فرع علوم إقتصادية , تخصص نقدي و بنكي السنة (2021-2022) ص 40.

إضافة إلى ظهور جائحة كورونا الذي جعل الدولة تتدخل لزيادة نفقاتها من خلال برامج الدعم الجبهة الاجتماعية في ظل ظروف الغلق.

المطلب الثاني : دراسة الموازنة العامة في الجزائر

عرف المشرع الجزائري الموازنة العامة للدول بأنها تلك الوثيقة التي تتشكل من الإيرادات العامة والنفقات النهاية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون الدالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتعليمية المعمول بها وتكون الموازنة العامة في التشريع الجزائري من جانبين(جانب النفقات العامة، جانب الإرادات العامة) لذلك سوف نحاول التطرق للمعرفة النظام المالي في الجزائر، وقانون المالية وأنواعها في الجزائر.

***النظام المالي في الجزائر.**

إن قانون المالية في الجزائر لكمل قواعد تنظيم قانون الدالية لسنوات الدالية حيث ورد فيه عبارة ابتداء من عدة مرات وتجسد ذلك في:

- التقديم المفصل لميزانية التشغيل والتجهيز.
- سيحدد قانون المالية طبيعة ومبلغ مجموع النفقات والموارد الدولة.
- إدخال قواعد ذات طبيعة جبائية .

كما أن المشرع كان كل مرة أثناء تطبيق الميزانية يدخل كلما كان ذلك ضروريا قواعد جديدة عبر قوانين مالية وبهدف إلغاء جميع التشريع الفرنسي وكل سماته كان ينبغي سد جميع الثغرات عن طريق قوانين جزائرية بعيدا عن القوانين الفرنسية.

معنى قانون المالية وأنواعه كما حدد مصادر موارد الدولة وكيفية الحصول عليها والنفقات وتقسيمها إلى نفقات التشغيل ونفقات الاستثمار والموازنات الملحقة والجماعات والهيئات العمومية والحسابات الخاصة بالميزانية وعمليات الخزينة.[1].

[1] حليمة زمولي , محمد ياسين علوان, **المرجع السابق**, ص 43

الجدول رقم 03 : تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2012 – 2022

السنوات	إجمالي الإيرادات	إجمالي النفقات	الموازنة العامة
2012	6411.3	7169.9	758.6
2013	5957.5	6024.32	66.6-
2014	5738.3	6995.7	125.3-
2015	5103.1	7656.3	2553.2-
2016	5110.1	7297.5	2187.4-
2017	7389.3	6182.8	1206.5-
2018	8627.2	6714.2	1913-
2019	7557.7	6507.9	2049.8-
2020	7823.1	6278.9	1544.2-
2021	6597.5	7436.1	838.5-
2022	9467.3	9660	192.7-

الشكل رقم (04): تطور الموازنة العامة في لجزائر.

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على حسابات الدولية الإقتصادية رقم 234 لسنة 2023 (بتصرف).

المبحث الثالث: التوازن الاقتصادي العام في الجزائر خلال فترة 2012 الى 2022

المطلب الأول : التوازن المالي الداخلي

يتمثل التوازن الاقتصادي الداخلي الكلي في التساوي بين الطلب الكلي علي السلع والخدمات وبين العرض الكلي لهذه السلع والخدمات بمعنى آخر تحقق التوازن في الأسواق الثلاثة وفي نفس الوقت (سوق السلع والخدمات،سوق النقود،سوق الأوراق المالية)، أما الخطورة الناتجة عن عدم تحققا لتوا زن تتمثل في الارتفاع المستمر للأسعار (التضخم)إن اختلال التوازن الداخلي يعد من الجوانب العامة في تحليل وتشخيص الإختلالات الاقتصادية، ومن ثم توجيه السياسات الاقتصادية المالية، النقدية.... الخ، إلى ما يحقق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل، ويتطلب ذلك بداية تحديد مجموعة من العوامل التي تتفاعل معا في تشكيل وظهور حالة عدم التوازن الاقتصادي الداخلي وهذه العوامل هي:

- فجوة الاستهلاك –الإنتاج
- فجوة الادخار–الاستثمار
- توازن الموازنة العامة
- التوازن النقدي

أولا: الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر

من خلال معطيات الجدول يمكننا تقسيم مراحل تطور إجمالي الناتج المحلي إلى :

مرحلة 2012-2014 نلاحظ أن إجمالي الناتج المحلي انتقل من 16.21 في 2012 إلى 17.23نقطة في 2014 و هو معدل مقبول من شانه الرفع من مدخرات القطاع العائلي التي تسهم في زيادة الاستثمارات و التي بدورها تساهم في الرفع من مستويات التنمية الاقتصادية .

مرحلة 2015-2019 نلاحظ من الجدول رقم أن الناتج المحلي انتقل من 16.71 نقطة سنة 2015 إلى 20.50 نقطة في أخر سنة 2019و هو رقم مقبلو جدا لكن يمكننا القول أو الإشارة أن المعدلات المحققة ساهم فيها صندوق ضبط الموارد و هذا بعد انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية و كان الهدف من ضمان تمويل النفقات العامة من بينها الاستثمارات العمومية التي تعد جوهر التنمية الاقتصادية .

المرحلة الأخيرة هي مرحلة 2020 إلى 2022 حيث انتقل الناتج المحلي من 18.38 سنة 2020 إلى 27.68 هذا التحسن المحسوس راجع أساسا إلى ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية الذي بدوره يساهم في زيادة الناتج العام

يمكن القول أن الناتج المحلي الإجمالي يبقى مرهون بأسعار المحروقات و بتالي فهو يتغير حسب أسعارها في الأسواق العالمية و يبقى توازنه توازن هشا لا يستند إلى اقتصاد متنوع بل يستند إلى اقتصاد ريعي تسيطر عليه عائدات البترول و هذا ما يؤثر على تمويل التنمية الاقتصادية .

جدول رقم (04) إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي الناتج المحلي	16.21	16.65	17.23	16.71	17.51	18.88	20.39	20.50	18.38	20.21	19.49

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مجمع البنك الدولي البيانات المفتوحة و مجموعة البنك الدولي (بتصرف).

ثانيا :النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

من الجدول رقم (05) نلاحظ تدبدب للنمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي للفترات التي مر بها الاقتصاد الوطني حسب السياسات و البرامج التنموية التي طبقتها الحكومة ففي 2012 -2014 سجل معدلات ضعيفة بالرغم من النمو المتزايد و المستمر للناتج المحلي الإجمالي في الفترة الممتدة بين 2010 الى 2014 حي بلغ في 2014 حوالي 17228.6 مليار دح أما الفترة الممتدة بين 2015-2020 سحل فيها نسب سلبية و هذا لتهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية و ظهور جائحة كورونا التي أثرت على الناتج الوطني الذي بدوره اثر بشكل مباشر على نسب نصيب الفرد.

جدول رقم (05) النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي الناتج المحلي	0.90	1.80	1.60	1.20	0.70	0.70	0.80	6.70-	1.80	1.5	1.5

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مجمع البنك الدولي البيانات المفتوحة و مجموعة البنك الدولي (بتصرف).

ثالثا: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

يعرف التضخم "بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار والمقصود بالارتفاع المستمر في الأسعار، أن كافة أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد تكون مرتفعة عن معدلاتها السابقة بما فيها تكاليف عناصر الإنتاج،ومن أبرز سمات التضخم ما يلي:

أولا: يعتبر التضخم ناتجا للعديد من العوامل الاقتصادية التي قد تكون متعارضة فيمابينها، فهو ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد في آن واحد (سياسية، اقتصادية، اجتماعية).

ثانيا: انخفاض قيم العملة المحلية مقابل قيمة السلع والخدمات، والذي يعبر عنه بانخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية.

ثالثا: قد يكون التضخم ناتج عن عوامل داخلية تتعلق بمكونات الطلب الكلي المحلي، وفي كثير من الأحيان قد يكون التضخم مستوردا وينجم عن التغيرات الاقتصادية و السياسية الدولية والتي تؤثر على تكاليف السلع المستوردة وفي مقدمتها أسعار البترول.

رابعا: قد يكون البعد السياسي المحلي والدولي الأكثر تأثير على التضخم مقارنة بالبعد الاقتصادي الذي. يعد تابعا للعلاقات السياسية

جدول رقم (06) : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

السنوات	نسبة التضخم
2012	8.89
2013	3.29
2014	2.92
2015	4.78
2016	6.4
2017	5.59
2018	4.62
2019	5.6
2020	2.42
2021	7.23
2022	9.27

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على تطور معدلات التضخم في الجزائر(نتصرف)

بالنظر لحالة الجزائر نلاحظ خلال فترة الدراسة أن الإنفاق العام ارتفع من سنة لأخرى نتيجة

الإنفاق الكبير الذي كان قبل انهيار أسعار المحروقات، وهذا ما أدى إلى زيادة الطلب المحلي وبالتالي الواردات، نتيجة لذلك قامت الحكومة الجزائرية بمحاولة تخفيض فاتورة الواردات وذلك من خلال إتباع سياسة تخفيض قيمة الدينار ونظام الحصص ورفع التعريفة الجمركية، كل هذه الإجراءات كان لها أثر مباشر على التضخم المستورد في الجزائر.

من خلال الجدول لسنوات 2012 -2016 نسبة التضخم غير مستقرة حيث سجلت على التوالي 8.89 ثم انخفضت إلى 3.29 و استمرت بالانخفاض الى 2.92 لترتفع بعد ذلك 4.78 سنة 2015 و استمرت في الارتفاع سنة 2016 حيث سجلت 6.4 كمعدل وهذا رجع إلى الإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية، بالإضافة إلى الركود الذي ميز مستويات العرض الكلي و تخصيصات القروض الموجهة للاقتصاد التي لم يكن لها مقابل إنتاجي الإضافة إلى ارتفاع وتيرة الطلب الكلي.

أما سنة 2017 إلى 2020 تراجع معدل التضخم بالرغم من الانخفاض الطفيف إلا أنه يؤكد على الجهود المتواصلة والرامية للحد من الضغوطات والفجوات التضخمية، في عام 2021 و 2022 ارتفعت على التوالي بنسبة 7.23 و 9.27 وتعود هذه النتائج الحسنة إلى تضافر عدة جهود نذكر منها التحكم في السيولة النقدية واعتدال وتيرة التوسع النقدي وتدني حجم الائتمان المحلي خلال هذه الفترة.

رابعا :رصيد الميزانية العامة للجزائر

حاولت الحكومة الجزائرية الرفع من حجم إيرادات الجباية و ترشيد النفقات حتى يتسنى لها تحقيق معدلات ايجابية في الموازنة تدريجيا إلى حين القضاء عليها و يتضح ذلك من خلال الارتفاع المحسوس في الإيرادات الجبائية العامة (خارج المحروقات) بين 2015-2019 و ذلك بما يفوق مبلغ 1000 مليار دج و هو انعكاس للمكانيزمات التي لجأت إليها الدولة لتحسين نظامه الجبائي و لاسيما خلال عصرنة الإدارة الجبائية و محاربة التهرب و الغش الضريبيين و من جهة أخرى الرفع من مستوى بعض الرسوم و الضرائب و فرض ضرائب جديدة و قد ساعدت هذه النتائج في تغطية تراجع الجباية البترولية.

و بالرغم من هذه النتائج استمرت الميزانية العمومية في تسجيل عجوزات منتظمة ابتداء من سنة 2014 حتى 2016 بحوالي 2000 مليار دج لكل سنة لأسباب من أهمها انخفاض أسعار البترول و زيادة النفقات العمومية و في سنة 2017 شهدت انخفاض كبير في العجز و هذا لتزايد الإيرادات العمومية خارج المحروقات و تناقص النفقات العمومية ليعود رصيد الميزانية لتسجيل العجز بين سنتي 2018-2019 لنفس الأسباب سابقة الذكر خاصة انخفاض إجمالي الإيرادات العادية و عائدات البترول .

جدول رقم (07) بعض إحصائيات إيرادات و نفقات الميزانية العامة (2019/2014)

المؤشر السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإيرادات البترولية	3388.4	2373.5	1781.1	2372.5	2776	2714
الإيرادات خارج المحروقات	239.9	2729.6	3261.1	3435.4	3393.8	3793
نفقات الميزانية	6995.7	7657.3	7383.6	5535	8627	8557
إيرادات الميزانية	4385.7	5103.1	5042.2	6496	6964	6507
رصيد الميزانية	-1257.3	-2553.2	-2314.4	-759	-2231	-2050

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات إيرادات و نفقات الميزانية العامة في الجزائر (بتصرف).

يمكن تلخيص استقرار مؤشرات التوازن الداخلي للاقتصاد الجزائري في :

- الناتج الوطني الإجمالي تطورا ملحوظا على مدار سنوات فترات الدراسة لكن يجب القول إن المعدلات المحققة ساهم فيها صندوق ضبط الموارد بعد انخفاض أسعار البترول و كان الهدف ضمان تمويل النفقات العامة منها الاستثمارات العمومية .
- الناتج المحلي الإجمالي يتأثر مباشرة بأسعار المحروقات في الأسواق العالمية ة توازنه صعب للغاية في غياب اقتصاد قوي واعتماد الجزائر على اقتصاد ريعي و هذا ما يؤثر على التنمية و توازن الناتج المحلي.
- تذبذب النمو لنصيب للفرد من الناتج الإجمالي المحلي المحقق التي مر بها الاقتصاد الوطني حسب السياسات و البرامج التنموية و هذا راجع إلى ارتفاع حجم النفقات العامة لانجاز برامج التنمية الاقتصادية و نقص حجم الإيرادات العامة خارج المحروقات .
- معدلات التضخم في الجزائر و تقلباتها و عدم استقرارها الراجعة لعدم ضبط الأسواق و تطور الكتلة النقدية و تدهور أسعار الصرف .
- تراجع نسبة البطالة في الجزائر و هذا لتوجه الدولة لمعالجة هذه الظاهرة بالاعتماد على برامج تنموية هذا ما تمكن من امتصاص نوعا ما لمشكلة البطالة و هدا في سنوات 2012 إلى 2018 بعد ذلك عاودت نسبة البطالة في الارتفاع لأسباب أهمهما جائحة كورونا و توقف المشاريع لأسباب مختلفة أهمها عدم الاستقرار السياسي في تلك الفترة .

المطلب الثاني : تقييم استقرار مؤشرات التوازن الخارجي للاقتصاد الوطني

ترتبط مؤشرات التوازن الخارجي لاقتصاد أي دولة ما بعلاقة اقتصادها الوطني بالعالم الخارجي و تتمثل أساس في كل من رصيد ميزان المدفوعات هذا الأخير الذي يشير إلى التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة من و إلى الدول المعنية و سنقتصر على أهم المؤشرات التي يحتويها ميزان المدفوعات على النحو التالي :

اولا: صادرات السلع و الخدمات (ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
65.53	41.87	24.50	38.55	44.39	37.68	32.75	37.91	63.59	68.59	75.19

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مجمع البنك الدولي البيانات المفتوحة و مجموعة البنك الدولي (بتصرف).

من الجدول نلاحظ أن في 2012 سجلت 75.19 مليار دولار و هي قيمة مرتفعة بالنسبة للسنوات السابقة بمعدل 60 إلى 70 مليار دولار و للتناقص تدريجيا سنوات 2013 إلى 2022 و بشكل واضح و الذي نفسره لتهاوي أسعار النفط من جهة و جائحة كرونا التي كان تأثيرها على اقتصاديات كل الدول نظرا للقيود الصحية التي اتبعت لمجابهة الجائحة مما اثر بالسلب على اقتصاديات العالم و اقتصاد الجزائر خاصة .

ثانيا :واردات السلع و الخدمات (ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
38.40	44.32	42.35	54.26	60.09	60.08	60.20	63.29	71.26	65.67	62.38

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مجمع البنك الدولي البيانات المفتوحة و مجموعة البنك الدولي (بتصرف).

من الجدول سجلت واردات السلع و الخدمات 62.38 مليار دولار و هي نسبة مرتفعة بالنسبة للسنوات السابقة نفسره بنقص الإنتاج الوطني و اعتماد السوق على المنتج الخارجي و عدم توفير الحماية للمنتج المحلي ليستمر ارتفاع حجم الواردات سنوات 2013 إلى 2018 هذا ما اثر على بالسلب على حجم المدخرات الوطنية و استنزافها بالمنتج المستورد لكن بعد تدخل الدولة و فرض قيود بنكية و قانونية على قانون الاستيراد بدا حجم الواردات في التناقص ابتداء من سوات 2019 إلى 2022 .

ما يمكنا استنتاجه من خلال الدراسة أن التجارة الخارجية يمكن تصنيفها ضمن مصادر التمويل الداخلية للتنمية لان سبب تحقق حصيلة التجارة الخارجية هو مجمل النشاطات الاقتصادية الداخلية مصدر تكون المدخرات و الفوائض ، ففائض التجارة الخارجية ما هو إلا زيادة الصادرات و الواردات بمعنى زيادة الإنتاج المحلي و هنا

تبدو الحصيلة ضعيفة مما يؤثر على زيادة الاستثمارات و معدلات التنمية الاقتصادية و هئا ما تبرزه الدراسة و من خلال الجداول التي تبرز معدل الواردات اكبر من معدل الصادرات .

ثالثا :الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات صافي التدفقات الخارجية (% من اجمالي الناتج المحلي

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة عرفت وتيرة متدنية جدا مقارنة بالفترة التي سبقت 2012 أي في الفترة الممتدة من 2012 إلى 2021 حيث سجلت مساهمة ب حوالي 0.70 إلى 0.80% من إجمالي الناتج الوطني و يعود هذا لقانون الاستثمار في حد ذاته الذي عدل مؤخرا لتدليل العراقيل أمام المستثمرين و عدم توفر الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة ضق إلى ذلك عدم توفر الإحصاءات الصحيحة التي تمكن من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع و فرض معاملة ضريبية على أرباح المستثمر الأجنبي و هذا ما يعرقل تعبئة المدخرات و ينقص من حجمها.

الجدول رقم (08) :الاستثمار الأجنبي المباشر ، صافي للتدفقات الوافدة (%من إجمالي الناتج المحلي)

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
0.70	0.80	0.70	0.30	1.00	0.70	0.80	0.80	0.80	0.50	0

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مجمع البنك الدولي البيانات المفتوحة و مجموعة البنك الدولي (بتصرف).

رابعا :الاستثمار الأجنبي المباشر. صافي التدفقات الخارجة (%من إجمالي الناتج المحلي)

من الجدول رقم (06) نلاحظ أن مساهمة صافي التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا إن إنها منعدمة مقدرة ب % 0 إلى 0.5 % بداية من 2012 إلى 2021 و هذا نظرا لعزوف المستثمر المحلي للاستثمار خارج الوطن و هذا ما يؤثر على مصادر تمويل التنمية بصفته مصدر من مصادر التمويل الخارجي .

الجدول رقم (09) :الاستثمار الأجنبي المباشر. صافي التدفقات الخارجة (%من إجمالي الناتج المحلي)

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
0.00	0.1-	00	0.00	0.00	0.00	0.50	0.00	0.00	0.00	0.00

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مجمع البنك الدولي البيانات المفتوحة و مجموعة البنك الدولي (بتصرف).

و يمكننا تقييم استقرا ر المؤشرات التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري بارتباطه الشديد بأسعار النفط و تقلبات السوق العالمية

- عرفت صادرات السلع و الخدمات (ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) تضعف ابتدءا من 2014 و بداية 2015 إلى غاية 2020 تناقصت بشكل واضح لتهاوي أسعار النفط من جهة و جائحة كورونا من جهة أخرى التي كان لها تأثيرها واضحا على اقتصاد الجزائر و سائر اقتصاديات العالم.
- واردات السلع و الخدمات (ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) تضاعفت ابتداء من 2012 إلى غاية 2019 نظرا لنقص الإنتاج المحلي و السياسة المتبعة من طرف الدولة و عدم حمايتها للإنتاج المحلي و سهولة قيود الاستيراد و هذا ما رفع حجم الاستيراد مما اثر بالسلب على المدخرات الوطنية و استنزافها .
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة صافي التدفقات الواردة صافي التدفقات الخارجة % من إجمالي الناتج المحلي كانت نسبه متدنية حيث انحصرت بين 0.70 % الى 0.80%من إجمالي الناتج الوطني.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة صافي التدفقات الخارجة % من إجمالي الناتج المحلي ضئيل جدا ان لم نقل له منعدم مقدرة 0.00 إلى 0.5% بداية من سنة 2018 و هنئا لعزوف المستثمر المحلي للاستثمار خارج الوطن و هنا ما يؤثر على مصادر التنمية بصفته مصدر من مصادر التمويل الخارجي .

على صانعي القرار الاقتصادي في الجزائر البحث عن بدائل اقتصادية و الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الشامل بالاعتماد على البحث عن بدائل اقتصادية و تشجيع المؤسسات الصغيرة و لتحسين الدخل الفردي و منه تحسين الناتج المحلي. يجب التوجه إلى تغيير السياسة الاقتصادية و التوجه إلى برامج تنموية لتحسين مستوى التوازن الداخلي و الخارجي.

تحسين بنية مناخ الأعمال و تسهيل قانون الاستثمار و التوجه إلى البحث عن مصادر التمويل خاصة منها الاستثمار الأجنبي لتوفير العملة الصعبة و تحقق نمو الاقتصاد الوطني .

خلاصة الفصل الثاني

من خلال الدراسة التطبيقية من 2012-إلى 2022 لاحظنا أنا السياسة الاتفاقية تميزت بعدم استقرار نظرا لتوسع النشاط الاقتصادي من خلال إتباع سياسة مالية توسعية و عدم استقرار الإيرادات العام نظرا لتدبدب السوق البترولية التي تعتبر من أهم مصادر تمويل النفقات العامة.

لهذا عمدت السياسة المالية المتبعة من طرف الحكومة إلى التقليص من نفقاتها العامة، و ذلك بضبط و ترشيد الإنفاق للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

يمكن القول أن التوازن الاقتصادي العام للجزائر مشكلته الأساسية هي العجز الموازني الناتج عن زيادة النفقات العامة بمعدل أكبر من الزيادة في الإيرادات العامة ، و ذلك مرده إلى تقلب أسعار النفط و ارتباط الاقتصاد الوطني بالجباية البترولية و مداخليها هذا ما يجعلنا أن نستخلص أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي ذو تبعية أجنبية ووجب على الحكومات إصلاحات جوهرية و البحث عن مصادر تمويل جديدة تمكنها من تحقيق التوازن الاقتصادي .

الخاتمة

الخاتمة

السياسة المالية كأدلة للتوازن لها مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة فهي التي تحقق التوازن العام و ترسم معالم التوجهات المالية التي تحقق استقرار السوق الداخلي خاصة من ترشيد النفقات وفقا للموارد المالية المحدودة و التي تتأثر بإيرادات البترول و الجباية.

إن تحقيق موازنة عامة حيدة تضمن استقرار الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي داخل البلد ، و القدرة على تحقيق التوازن الاقتصادي العام يتطلب سياسة مالية جيدة يمكنها ضبط النفقات و الدخل و مستويات الأسعار التأثير على حجم العمالة عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المالية و تحقيق أقصى مردودية.

كم يمكننا القول ان تدخل السياسة المالية في حالات العجز يجنب الدولة مشاكل اقتصادية و اجتماعية فهي التي تضبط النفقات مقارنة بالإيرادات الضعيفة في ضل تقلبات الأسواق العالمية و تحكمها في مصير التوازن الاقتصادي خاصة و الجزائر تعتمد أساسا في إيراداتها على الاقتصاد الريعي (البترول)

المقاربة بين السياسة المالية و السياسة النقدية و ارتباطهما الوثيق باقتصاد البلد جعل السياسة المالية تعتمد على السياسة النقدية و تكملها لتحقيق توازن اقتصادي من خلال برامج تنموية و إصلاحات هيكلية تخص مستويات عديدة و تحسين الاستثمار و تحقيق ما يسمى القدرة الشرائية للمواطن أهم العوامل التي تحقق توازن اقتصادي بترشيد النفقات و البحث عن موارد مالية يمكنها من سد فجوات تقلبات السوق النفطية .

في هذه الدراسة وجدنا أن النفقات العامة في ارتفاع مستمر حيث سجلت سنة 2102 رقما قياسيا في نسبة النفقات العامة ، وسببه محاولة الدولة تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد و ذلك من خلال إتباع سياسة توسعية ، من جهة و من جهة أخرى تأثير النفقات العامة بسوق البترول و تدبدبه و عدم استقرار سعر الغاز وسعر البرميل و بالتالي تأثر الإيرادات العامة مما تتبعها النفقات العامة .

تدخل السياسة المالية من خلال الإصلاحات الضريبية التي أدت إلى الزيادة في الإيرادات العامة لكن لم تتمكن من تعويض نقائص الجباية البترولية و هذا ما جعل تحقيق توازن تام يحقق استقرار اجتماعي و تحسين دخل الفرد و بالتالي تحسين القدرة الشرائية في ظل ظهور جائحة كورونا و غلق المجال البحري و الجوي و كذا تأثر الجباية البترولية بتقلبات الأسواق العلمية من نقص الطلب على البترول في هده الفترة . أمر صعب رغم جهود

الحكومة و رسمها لسياسة مالية تحقق توازن مالي مقبول باعتماد على إصلاحات ضريبية و بحثها عن موارد مالية و إصلاحات هيكلية تخص تشجيع المنتوج الوطني وضبط قانون الاستيراد .

يمكننا أن نحصر المشاكل في نمو النفقات العامة بمعدلات أكبر من الإيرادات العامة و التي تأثر على السياسة المالية من اجل تحقيق التوازن الاقتصادي في :

- محدودية الموارد المالية المتاحة في جزائر .
- اعتمادها على الجباية البترولية كمصدر تمويل رئيسي لإيراداتها العامة .
- اقتصاد ريعي ذو تبعية أجنبية.
- تأثر السوق و الاقتصاد الجزائري بالمتغيرات و الضغوط الخارجية
- الظروف المرحلية من خلال عدم استقرار الوضع الاجتماعية و الاقتصادية للوطن.
- تركيز على نفقات التسيير و دعمها بأكبر نسبة من النفقات العامة.
- نفقات وزارة الدفاع المتزايدة في ظل التهديدات الأمنية على الشريط الحدودي.

إن النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا هذه هو عدم تمكن السياسة المالية من تحقيق توازن اقتصادي في ظل اعتماد الدولة على الاقتصاد الريعي و ارتفاع النفقات العامة في البلد في ظل أزمات عالمية و تأثرها بها أصبحت تمثل هاجسا للحكومات المتعاقبة من اجل خلق موارد مالية خارج الجباية البترولية ورسم سياسة مالية لا تقترن بسعر المرجعي للبرميل و يمكنا اقتراح حلول تمكن الاقتصاد من تحقيق استقرار بإتباع سياسات مالية أهمها:

- ✓ ضرورة توقف الاتجاه الحالي نحو زيادة الإنفاق العام ، لرفع قدرة الجزائر على مواجهة أي صدمات سلبية في الإيرادات من القطاع العام .
- ✓ ضرورة اهتمام الحكومة برفع كفاءة الإنفاق العام و القيام بالإصلاحات المالية لدعم أفاق النمو في الجزائر ،ففي المدى القصير يتعين على الجزائر أن تعمل على ضبط أوضاع المالية العامة للحفاظ على استمرارية استخدام الإيرادات المحققة من قطاع المحروقات ، مع تشجيع التنوع الاقتصادي و إنشاء الوظائف ، و تشمل التدابير الداعمة لهذه الأهداف إعادة توجيه الإنفاق نحو القطاعات المنتجة أو كذا تنويع قاعدة الإيرادات .
- ✓ لابد من البحث على مصادر أخرى للدخل و تركيز المزيد من الاهتمام على القطاع الصناعي و الزراعي .

- ✓ ضبط قوانين مرنة تشجع الاستثمار الداخلي و الخارجي و البحث عن مصادر جديدة للعملة الصعبة .
- ✓ تشجيع المؤسسات المصغرة والمحلية و التوجه إلى منع الاستيراد للسلع المنتجة محليا لتقليل فاتورة الاستيراد
- ✓ يجب ضبط العجز في ميزانية الدولة ، ضبط العجز في ميزان المدفوعات ، و إتباع سياسات تؤدي إلى رفع الناتج القومي الإجمالي بتحقيق أعلى قدر ممكن من النمو الاقتصادي .
- ✓ يجب زيادة الإنفاق على قطاع الخدمات وتقديمها مجانا أو برسوم منخفضة للطبقات الفقيرة في مجال الصحة و التعليم، إتباع سياسة الضرائب التصاعدية على شرائح الدخل بين طبقات المجتمع، و زيادة الرسوم الجمركية على السلع ذات الصيغة الترفيهية و الكمالية.
- ✓ العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية من العالم الخارجي ، اصدرا قوانين تضمن الحماية لرؤوس الأموال الأجنبية وتشجيعها يمنح بعض الامتيازات الخاصة ، تقديم الدعم و التشجيع لقطاعات الإنتاج التصدير للخارج.
- ✓ العمل على خفض الإنفاق الحكومي مع خفض نسبة الزيادة السنوية لأجور العاملين في الدولة و زيادة الضرائب والرسوم الجمركي، و تخفيض الدعم الذي تقدمة الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية لتجنب عجز في الميزانية

اعتماد هذه الحلول المقترحة تجعل و تسمح للسياسة المالية أن تكون سياسة مالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي سياسة ناجحة تحقق استقرار الاقتصاد الوطني .

المراجـــع

قائمة المراجع

❖ **الكتب باللغة العربية**

1. د. عباس كاظم الدعمي،**السياسات النقدية و المالية و أداء سوق الأوراق المالية**,دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع ,عمان11192 , الأردن.
2. د. وحيد بن عبد الرحمن بانافع , أ.عبد العزيز عبد المجيد علي, **السياسة المالية بين أولويات النمو و متطلبات العدالة** , معهد الإدارة العامة , الرياض 1442هـ , 2020م .
3. د. فهد مغيمش حزيران الشمري , د.محسن عبد الله الرايحي , أ د. توفيق عباس المسعودي,**السياسات و تاثيرها على التنمية المستدامة**,دار الأيام للنشر و التوزيع , عمان , الأردن.
4. الربيعي رجاء, **دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي**, دار أمنة للنشر و التوزيع عمان , الأردن.
5. الكفراوي عوف محمود, **السياسة المالية و النقدية في ظل النظام الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)**, مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر, الإسكندرية 1997.
6. دزاز حامد عبد المجيد, **السياسات المالية , الدار الجامعية**, طبع النشر و التوزيع , الإسكندرية 1999.
7. عصفور محمد شاكر, **أصول الموازنة العامة**, دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة, الأردن 2008.
8. محمد سلطان أحمد أبو علي، الاقتصاد التحليلي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1967
9. فيصل فخري مرار، العلاقة بين التخطيط والموازنة العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1995 .
10. مبارك حجير، التوازن الاقتصادي و إمكانياته للدول العربية، مكتبة الأنجلو مصرية، بدون تاريخ نشر
11. فوزي عبد المنعم،**المالية العامة و السياسة المالية،دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت**
12. عصفور محمد شاكر،**أصول الموازنة العامة**،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،الأردن، 2008
13. عايب وليد عبد الحميد ،**الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي : دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة العصرية للطباعة و النشر،لبنان ،2010
14. د.وحيد بن عبد الرحمن بانافع ، أ-عبد العزيز عبد المجيد علي ،**السياسة المالية بين أولويات النمو و متطلبات العدالة**، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر،الرياض،معهد الإدارة العامة، رقم الإيداع 1442/724 هـ،السنة 1442 هـ-2020 م .

❖ **الأطروحات والمذكرات**

أ. **الأطروحات**

1. بوحصان لامية،**دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري ،خلال الفترة (1990-2018)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،**تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف ، سنة جامعية 2021-2022.**

2. كفيه قسيموري ، **اثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي التضخم و البطالة، دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر خلال الفترة 1992-2012** ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، LMD في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2020-2021.

3. بن عمرة عبد الرزاق ، **السياسة النقدية والمالية وأثرهما على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2018** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، اقتصاد كمي، جامعة امحمد بومرداس ،2021-2022.

4. بهاء الدين طويل ،**دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، اقتصاد مالي ،جامعة الحاج لخضر،باتنة ، 2015-1999،2016.

5. بوروشة كريم ،**دور السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازن الخارجي،دراسة حالة الجزائر(1990-2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، مالية دولية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2015-2016

6. الحاج العربي منصوري،**تحليل اثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية،دراسة حالة لمجموع من الدول النامية الفترة الممتدة من (2000-2018)** ،أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة الدكتوراه،الطور الثالث ، العلوم التجارية، تسويق و تجارة دولية،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، 2021-2022.

7. بن لشهب حمزة،**السياسة المالية و دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017**، أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة الدكتوراه،الطور الثالث ،الشعبة العلوم الاقتصادية نقوذ و بنوك،جامعة اكلي محند اولحاج،البويرة ، 2019-2020.

8. منصور شريفة ،**السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**،مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،اقتصاد دولي،جامعة وهران 2015-2016.

ب. المذكرات

1. عش الزقاق مروى، سلطاني مليكة،**دور المحاسبيين العموميين في تنفيذ الميزانية العمومية،دراسة حالة بلدية القتطرة**،جامعة محمد خيضر، بسكرة ، مذكرة نيل شهادة الماستر, شعبة العلوم المالية و المحاسبة،2022-2023.

2. حليمة زمولي , محمد ياسين علوان, **دور السياسة المالية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية (2000-2020)**, مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماستر أكاديمي (ل م د) فرع علوم إقتصادية , تخصص نقدي و بنكي السنة (2021-2022) .

❖ **المجلات والملتقيات**

1. الزهرة هلال ,عمر قريد,آليات **السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 الى 2021**, جامعة بسكرة، الجزائر, مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد،14العدد 1والصفحة 441-42 .**تاريخ النشر** 2023/06/30 سنة 2023.

2. د حراق مصباح **فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** مجلة الاقتصاد الجديد/العدد – : 06ماي 2012.

سعادي محمد عماد الدين ,طيبي بومدين, **النظام المالي كإلية فعالة لتحقيق و دعم النمو الاقتصادي (بورصة الجزائر 2006-2017 نموذجا)**,تاريخ النشر 2022/06/06,العدد01,جامعة سعيدة ,جوان 2022.

3. محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثانية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر، 2005

4. سعيد عل العبيدي،**اقتصاديات المالية العامة**،دار دجلة،ط1،الأردن

5. بن عيسى زايد، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ،إعداد مشروع قانون المالية ، المجلد 15 العدد 1 ،2024، الجزائر

6. أ.مفتاح فاطمة، **الميزانية العامة بين القانون الاساسي84-17، و مشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية**، مجلة القانون و العلوم السياسية ،العدد الرابع ،جوان 2016،شعبان 1437هـ،جامعة بيروت.

7. إسماعيل صاري ،**المالية العامة،مطبوعة المحاضرات** ،جامعة فرحات عباس،سطيف -1- ، 2022-2023

8. ساعد محمد , دراسة تحليلية تقييمية لمدى استقرار و توازن مؤشرات الإقتصاد (2000-2022) المجلد 08 /العدد 01 2023,تاريخ النشر 2023/06/30 جامعة ابن خلدون تيارت الجزائر,سنة 2023.

9. عمر حميدات, عباس بوهريرة , أهمية بناء الحيز المالي لاستعادة التوازن الإقتصادي الخارجي في الجزائر,مجلة دراسات العدد الإقتصادي .المجلد 15, العدد01 الجزائر سنة 2024.

الملاحق

الملحق رقم (01)

الملاحق

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2022

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 - الموارد العادية	
1.1 - الإيرادات الجبائية :	
201 - 001 - حواصل الضرائب المباشرة.....	1.191.069.477
201 - 002 - حواصل التسجيل والطابع.....	95.364.049
201 - 003 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....	1.207.443.422
(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة).....	453.109.392
201 - 004 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....	20.035.075
201 - 005 - حواصل الجمارك.....	343.948.793
المجموع الفرعي (1)	**2.857.860.816**
1 - 2 - الإيرادات العادية	
201 - 006 - حواصل ومداخيل أملاك الدولة.....	39.884.715
201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية.....	191.216.710
201 - 008 - الإيرادات النظامية.....	50.000
المجموع الفرعي (2)	**231.151.425**
1 - 3 - الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	490.300.000
المجموع الفرعي (3)	**490.300.000**
مجموع الموارد العادية	**3.579.312.241**
2 - الجباية البترولية	
201 - 011 - الجباية البترولية.....	2.103.909.240
المجموع العام للإيرادات	**5.683.221.481**

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 100 الصادر لسنة 2021، ص 65

الملحق رقم (02)

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2022 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	15.201.224.000
مصالح الوزير الأول	4.551.727.000
الدفاع الوطني	1.300.000.000.000
المالية	92.928.896.000
الشؤون الخارجية والجالية الوطنية في الخارج	42.716.908.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	585.370.059.000
العدل	92.259.049.000
الطاقة والمناجم	86.329.388.000
الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة	263.950.000
المجاهدين وذوي الحقوق	232.474.088.000
الشؤون الدينية والأوقاف	30.079.668.000
التربية الوطنية	825.004.074.000
التعليم العالي والبحث العلمي	400.051.187.000
التكوين والتعليم المهنيين	60.564.109.000
الثقافة والفنون	16.097.228.000
الشباب والرياضة	45.094.954.000
الرقمنة والإحصائيات	819.770.000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	2.723.347.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	138.641.392.000
الصناعة	4.891.391.000
الفلاحة والتنمية الريفية	341.449.616.000
السكن والعمران والمدينة	19.612.605.000
التجارة وترقية الصادرات	20.874.651.000
الاتصال	18.515.988.000
الأشغال العمومية	16.551.330.000
النقل	11.238.541.000
الموارد المائية والأمن المائي	21.267.065.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.585.273.000
الصحة	439.422.008.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	176.128.397.000
العلاقات مع البرلمان	233.453.000
البيئة	2.752.149.000
الصيد البحري والمنتجات الصيدية	2.749.210.000
الصناعة الصيدلانية	527.000.000
المجموع الفرعي	**5.050.969.695.000**
التكاليف المشتركة	1.260.562.742.000
المجموع العام	**6.311.532.437.000**

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 100 الصادر لسنة 2021، ص 66

الملحق رقم (03)

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2022 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	3.210.827	4.797.017
المناجم والطاقة.....	1.755.000	1.755.000
الفلاحة والري.....	83.026.548	253.446.227
دعم الخدمات المنتجة.....	5.249.200	36.536.643
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	479.429.806	736.118.670
التربية والتكوين.....	175.979.141	228.105.205
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	43.758.179	156.962.428
دعم الحصول على سكن.....	56.492.500	196.139.325
مواضيع مختلفة.....	1.100.000.000	1.000.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.048.901.201**	**2.713.860.515**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	—	433.039.657
تخصيص صندوق للاستثمار لصالح الولايات الجديدة.....	—	10.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقّعة.....	400.000.000	390.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**400.000.000**	**833.039.657**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.448.901.201**	**3.546.900.172**

المطبعة الرسمية - حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 الجزائر - محطة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 100 الصادر لسنة 2021، ص 67

الملحق رقم (04)

الجدول "ح"

النفقات الجبائية

(المادة 73 من القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم)

الوحدة : ألف دينار جزائري

القطاع	2023
الأملاك الوطنية	**56.462.173**
1- منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الوطنية الموجهة للاستثمار	32.405.612
2- التنازل عن الأملاك العقارية التابعة للدولة	3.157.164
3- منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الوطنية في إطار إنجاز مشاريع السكنات المدعمة	20.899. 396
الجمارك	**307.650.000**
1- الحقوق الجمركية	203.120.000
2- الرسم على القيمة المضافة المطبق على الواردات	104.530.000
الضرائب	**84.377.215**
أجهزة ترقية الاستثمار وتشجيع التشغيل	84.377.215
مجموع النفقات الجبائية	**448.489.388**

المادة 73 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر، في أوّل جمادى الثانية عام 1444 الموافق 25 ديسمبر سنة 2022.

عبد المجيد تبون

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 89، الصادر لسنة 2022، ص 49